E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/32 (Part I)
E/ICEF/1997/12 (Part I)
14 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧
(٢٠ - ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)*

* هذه الوثيقة مستنسخة من تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن دورته العادية الأولى (٢٠ - ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وسوف يصدر التقرير عن الدورة العادية الثانية (١٨ - ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧)، والتقرير عن الدورة السنوية (٢ - ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، بوصفهما الجزأين الثاني والثالث، على التوالي. وسيضم هذان التقريران الى تقرير الدورة العادية الثالثة (٩ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، وستصدر التقارير الثلاثة في صورتها النهائية بوصفها الوثيقة E/1997/32/Rev.1-E/ICEF/1997/12/Rev.1.

250497 230497 97-07628

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول	- تنظيم الدورة	١ - ١٢	٣
	ألف - انتخاب أعضاء المجلس لعام ١٩٩٧	١	٣
	باء - بيانا الرئيسة والمديرة التنفيذية	٢ - ٩	٣
	جيم - إقرار جدول الأعمال	١٠ - ١٢	٥
الثاني	- مداولات المجلس التنفيذي	١٣ - ١٨٨	٧
	ألف - المذكرات القطرية	١٣ - ٦٧	٧
	باء - تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف	٦٨ - ٧٣	١٩
	جيم - ورقة تنفيذية بشأن مسائل مختارة تتعلق بتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ	٧٤	٢٠
	دال - متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ	٧٥ - ٨٩	٢٠
	هاء - متابعة المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٩٠ - ٩٦	٢٥
	واو - متابعة مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري	٩٧ - ١٠٠	٢٦
	زاي - برنامج الامتياز الإداري	١٠١ - ١١٤	٢٧
	حاء - تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة	١١٥ - ١٢٦	٣٠
	طاء - المقترح المتعلق بالميزنة الموحدة في اليونيسيف	١٢٧ - ١٣٤	٣٣
	ياء - الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	١٣٥ - ١٤٢	٣٥
	كاف - المسائل المالية	١٤٣ - ١٦٢	٣٧
	لام - مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية	١٦٣ - ١٦٩	٤٢
	ميم - تقرير شفوي عن نتائج المشاورات التي جرت بشأن العلاقة بين المجلس التنفيذي والأمانة	١٧٠ - ١٧٩	٤٤
	نون - مسائل أخرى	١٨٠ - ١٨٦	٤٧
	سين - ملاحظات ختامية	١٨٧ - ١٨٨	٤٩
الثالث	- المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي		٤٩

أولا - تنظيم الدورة

ألف - انتخاب أعضاء المجلس لعام ١٩٩٧

١ - تم انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧ كما يلي:

الرئيسة: الدكتورة مرسيدس بوليدو بريسينيو (فنزويلا)

نواب الرئيس: السيد دينو بيتي (سويسرا)
السيدة هازيل دي ويت (ناميبيا)
سعادة السفير نغو كوانغ تشوان (فييت نام)
السيد فكرة محمد علي باشاييف (أذربيجان)

باء - بيانا الرئيسة والمديرة التنفيذية

٢ - أعربت الرئيسة عن تقديرها لتشريف فنزويلا بانتخابها رئيسة للمجلس التنفيذي. وقالت إنها تتطلع إلى العمل، في أثناء مدة ولايتها، مع أعضاء المكتب الآخرين ومع جميع الأعضاء والمراقبين والمديرة التنفيذية واللجان الوطنية لليونيسيف والمنظمات غير الحكومية. وأضافت قائلة إن لليونيسيف دورا مهما عليها أن تقوم به في العالم نظرا لأن هناك مشاكل عديدة تؤثر على الأطفال، كعدم المساواة والعنف والفقر. وإدراج حقوق الطفل في جدول الأعمال الدولي يشكل إنجازا هاما، ولكنه ليس كافيا بالنظر إلى أن مشاكل من قبيل عمل الأطفال والاستغلال الجنسي لهم لا تزال تضر بملايين الأطفال. ومن المعروف جيدا أن الموارد المتاحة لليونيسيف ليست على مستوى المهمة الهائلة التي تواجه المنظمة. ومن السبل التي يمكن بها حل هذه المشكلة استخدام المجلس التنفيذي كمحفل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتبادل التقني. ويولي برنامج عمل المجلس لعام ١٩٩٧ أولوية عالية لتحقيق التوازن بين التفوق الإداري وفعالية البرامج القطرية.

٣ - وقالت المديرة التنفيذية إن من أهم الأحداث التي شهدتها الأسابيع الأخيرة تعيين السيد كوفي عنان أمينا عاما للأمم المتحدة. ولقد كان سلفه الدكتور بطرس بطرس غالي نصيرا قويا لليونيسيف وكانت تربطه بالمديرة التنفيذية علاقة عمل طيبة. وستواصل اليونيسيف، في ظل إدارة السيد عنان، السعي إلى توثيق الصلة بمنظومة الأمم المتحدة.

٤ - وأضافت قائلة إن دعم الدول في جهودها المبذولة لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل ربما كان أعظم مهمة تواجه اليونيسيف وشركائها. ولقد تزامن مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٩٠ انعقاد مؤتمر

القمة العالمي من أجل الطفل، الذي اعتمد خطة عمل رؤيوية واسعة النطاق تناولت كامل نطاق حقوق الطفل. وكان من شأنهما أن حددا جدول أعمال اليونيسيف للقرن ٢١، حيث أضفت الاتفاقية قوة إضافية وشرعية إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة. ولما كانت أفريقيا هي أشد القارات تأثرا بهذه المسائل، فقد واصلت اليونيسيف اعتبارها منطقتها ذات الأولويات العليا. وكما لا بد أن تظل أفريقيا ذات أولوية نظرا لكثرة التحديات التي تواجهها، فإنه لا بد من أن تظل مسألة الفتيات كذلك أيضا.

٥ - ومضت تقول إن البرامج القطرية لليونيسيف تعكس، على نحو متزايد، الاهتمام المتنامي للدول بالوفاء بالتزاماتها الجديدة المحددة في اتفاقية حقوق الطفل، واستشهدت بمثالي مالي والهند. وأضافت أن كل برنامج قطري لليونيسيف يعكس الحالة في البلد المعني ويوضع بعد مشاورات مطولة مع الحكومات والشركاء الإنمائيين الآخرين، باستخدام أحكام الاتفاقية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي كمبادئ توجيهية. وهذه اللامركزية أحد أسباب قوة اليونيسيف، إذ تتيح لها الاستجابة لأولويات البلدان والمجتمعات باستخدام مزيج من تقديم الخدمات وبناء القدرات والتمكين والدعوة من أجل الوفاء بالالتزامات القانونية والأخلاقية تجاه الأطفال.

٦ - واتبعت ذلك بالقول إن هناك تطورا آخر يتصل بآثار الاتفاقية على البلدان الصناعية. وتغدو اللجان الوطنية لليونيسيف، على نحو متزايد، أجهزة دعوة لحقوق الطفل في البلدان التي توجد فيها، فضلا عما اعتادت القيام به من جمع الأموال والتثقيف لأغراض التنمية بالنيابة عن اليونيسيف.

٧ - ومضت تقول إنه لكي تؤدي اليونيسيف عملها بفعالية، فإنه لا بد لها من أن تكون وكالة تتسم بالكفاءة والإدارة الجيدة. وقالت إنها تولي قدرا كبيرا من اهتمامها، منذ أن تولت منصب المديرة التنفيذية، للتفوق الإداري في جميع أقسام المنظمة. وأكدت على أن التدابير المتخذة حاليا في إطار هذا الجهد ليست غايات في حد ذاتها كما أنها لا تتم بمعزل عن مهمة اليونيسيف باعتبارها جهاز دعوة لصالح الطفل. وستؤدي أية خطوة لتحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في عمليات اليونيسيف إلى زيادة فعالية استخدام الموارد. وتركز اليونيسيف، في جميع مراحل العملية، على الأهمية الأساسية للبرنامج القطري.

٨ - وتطرقت إلى مسألة الإصلاح، فتناولت بالمناقشة مجالات تعاون اليونيسيف مع غيرها من أعضاء أسرة الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل من أجل المواءمة بين طرق عرض الميزانيات، واستخدام أماكن العمل المشتركة في الميدان، ومواءمة دورات البرمجة والالتزام بنظام المنسق المقيم، فضلا عن مشاركة المنظمة في المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (اليونيدز)، وأفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تقوم بمتابعة المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا.

٩ - وأنهت كلامها قائلة إن اليونيسيف، بولايتها الواضحة وبتنفيذ برامجها تنفيذا ناجحا وفي حينه وبفعالية قدرتها على جمع الأموال، تضيف قيمة كبيرة إلى منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وستواصل اليونيسيف، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذه المنظومة، خدمة الأطفال بصورة فعالة والدعوة لصالحهم وتعبئة الموارد من أجلهم. وستواصل اليونيسيف مراعاة آراء النساء والأطفال لدى وضع جداول الأعمال الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى عملها على مدى ٥٠ عاما لصالح الطفل إلى إحراز نجاحات عديدة، غير أنه لا يزال أمامها تحديات كثيرة. ولكي تساعد اليونيسيف شريكاتها من الحكومات على مواجهة هذه التحديات ويعتبر من الضروري للغاية تمتع اليونيسيف بالقوة والحيوية. أمرا ذا أهمية حاسمة (للاطلاع على النص الكامل لملاحظات المديرة التنفيذية، انظر الوثيقة E/ICEF/1997/CRP.2).

جيم - إقرار جدول الأعمال

١٠ - تم إقرار جدول أعمال الدورة، بالصيغة الواردة في الوثيقة E/ICEF/1997/2 و Corr.2. وكان جدول الأعمال يحتوي على البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة

(أ) انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

(ب) بيانان استهلاليان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: المذكرات القطرية

البند ٤: تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

البند ٥: ورقة تنفيذية بشأن قضايا مختارة تتعلق بأنشطة اليونيسيف في حالات الطوارئ

البند ٦: متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

البند ٧: متابعة المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٨: متابعة مراجعة حسابات المكتب القطري لكينيا: التقرير النهائي

البند ٩: برنامج التفوق الإداري

البند ١٠: تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف

البند ١١: مقترح بشأن الميزنة المتكاملة لليونيسيف

البند ١٢: الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

البند ١٣: المسائل المالية[١]:

(أ) التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

(ب) التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

البند ١٤: مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في لجنة السياسة الصحية، المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية

البند ١٥: تقرير شفوي عن نتائج المشاورات بشأن العلاقات بين المجلس التنفيذي والأمانة

البند ١٦: مسائل أخرى

البند ١٧: اختتام الدورة: ملاحظات المديرة التنفيذية والرئيسة

١١ - ووفقا للقاعدة ٢/٥٠ ومرفق النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٦٦ وفدا من الوفود الحاضرة بصفة مراقب قد قدمت وثائق التفويض للدورة.

---

(١) ارجئت من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

١٢ - وعـــلاوة على ذلك، قـــدم المراقب عن فلسطين وثائق تفويضه، وكذلك سبع وكالات للأمم المتحدة، والفريـــق الدائـــم المعني باللجان الوطنية لليونيسيف، ولجنة اليونيسيف المعنية بالمنظمات غير الحكومية، و ١٣ منظمة غير حكومية.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - المذكرات القطرية

استعراض عام

١٣ - ذكّرت الرئيسة الوفود بأن الأمانة تقوم، في المذكرات القطرية ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٥/٨ (E/ICEF/1995/9/Rev.1)، بإحاطة المجلس علما، في مرحلة مبكرة، بأفكارها الأولية بصدد المزيج من الاستراتيجيات والأولويات البرنامجية في البرامج القطرية لليونيسيف والأهمية المعطاة لها بما في ذلك تقديم وصف موجز للأنشطة الأخرى داخل كل قطاع، يستخدم كأساس لمزيد من المناقشات في البلد المتلقي. ويعلق المجلس على المذكرات القطرية، ويجري تبادل هذه المعلومات مع المكاتب القطرية المعنية التابعة لليونيسيف ومع الحكومات الشريكة. والتوصيات النهائية للبرامج القطرية التي ستُقدم إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على أساس "عدم الاعتراض"، ستعد مع مراعاة التعليقات المدلى بها في الدورة الحالية.

١٤ - وقدم مدير شعبة البرامج استعراضا عاما للمذكرات القطرية وعملية إعدادها. وتلبية لطلب المجلس التنفيذي، جرى اختزال المذكرات في أربع صفحات كما بُذل جهد لتحديد الاستراتيجيات البرنامجية بأقصى درجة ممكنة من الوضوح. وفي جميع الحالات، كانت الحكومات ذاتها تقوم بتنسيق عملية إعداد المذكرات القطرية، التي تشارك فيها الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المهنية والبحثية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويجري حاليا وبصورة متزايدة لدى إعداد المذكرات القطرية، الاسترشاد باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتولي الأمانة اهتماما متزايدا لمسألة الاستدامة، الشديدة الارتباط بلامركزية الخدمات وتنمية القدرات الوطنية. ويجري حاليا التركيز بصورة أكبر على عمليات الرصد والتقييم وإقامة شراكات من أجل الطفل.

١٥ - وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للأمانة لما تبذله من جهود لتوسيع نطاق عملية التشاور على الصعيد القطري لتشمل السفارات والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وطلب أحد الوفود التركيز بصورة أوضح على الأولويات الشاملة لكل برنامج قطري، مشيرا إلى أن بعض المذكرات القطرية يشوبها الغموض مما يصعب معه التعرف على الأهداف والأولويات، بينما تقدم مذكرات أخرى أهدافا وإحصاءات واضحة. وقال المتكلم إنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من التساوق بين المذكرات القطرية، رغم أنه لا ينبغي أن تصبح هذه المذكرات متطابقة إلى الحد الذي لا يمكن معه تمييز إحداها عن

الأخرى. وينبغي أن تكون غايات البرامج القطرية وأهدافها أكثر تحديدا كما ينبغي أن يكون هدف الاستدامة أكثر وضوحا. وينبغي إجراء مزيد من التحليل لأثر البرامج القطرية السابقة. وقال مدير شعبة البرامج إنه يلزم تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الدقة والشمول من ناحية، والاقتصار على الصفحات الأربع المخصصة للمذكرة القطرية من ناحية أخرى. وقد حاولت الأمانة إيراد أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الصلة.

١٦ - وتساءل وفد آخر عما إذا كان تخصيص الموارد العامة المبين في المذكرات القطرية قد تم التوصل إليه باستخدام المعايير الحالية أو المنقحة لتخصيص الموارد العامة. ورد المدير قائلا إن الأمانة، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي، لا تطبق أية معايير جديدة لتخصيص الموارد العامة وقد تم التوصل إلى تخصيص الموارد المبين في المذكرات القطرية باستخدام المعايير الحالية. وتساءل الوفد نفسه عما إذا كان يجري تقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين المقر في نيويورك والمكاتب الإقليمية والقطرية لدى إعداد المذكرات القطرية، قد جرى على نحو يتمشى مع المناقشات الجارية من أجل الأخذ باللامركزية في عملية إعداد البرامج وتبسيطها. وقال المدير إن الأفرقة الإدارية القطرية قد شاركت في عملية إعداد المذكرات. وقام المديرون الإقليميون ومدير شعبة البرامج معا بإجازة المذكرات القطرية كجزء من ترتيب مؤقت.

١٧ - وقال أحد الوفود إنه ينبغي أن تكون المذكرات القطرية أكثر تحديدا وأن يزداد توضيح الصلة بين تحليل الحالات واستراتيجيات البرامج القطرية. وإنه سيكون من المفيد أيضا زيادة التماسك في المصطلحات المستخدمة في وصف البرامج المتشابهة. وارتأى وفد آخر أن من المفيد تحديد أنواع الأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها من أجل بناء القدرات والاستدامة. واقترح أحد الوفود أن تحدد المذكرات القطرية أنشطة الجهات الفاعلة الأخرى في البرامج القطاعية. وقال المدير إن نظام مديري البرامج الجديد سيمكن الأمانة، عند تطبيقه، من تحسين رصد عمليات تخصيص الموارد حسب الهدف ووفقا لمؤشرات برنامجية محددة. وقد وضّحت المشاورات المبكرة مع الحكومات المتلقية والشركاء الآخرين على الصعيد القطري الصلات بين تحليل الحالات والاستراتيجيات البرنامجية واستعراضات منتصف المدة وعمليات التقييم.

١٨ - وتساءل وفد آخر عما إذا كان التقرير الذي أعدته مجموعة من البلدان المانحة وعنوانه "عملية البرمجة القطرية لليونيسيف (المقرر ٨/١٩٩٥) المذكرات القطرية: استعراض الخبرة الأولى (ورقة غفل)"، قد أحيل إلى مكاتب اليونيسيف وأخذ في الاعتبار لدى إعداد المجموعة الحالية من المذكرات القطرية. واقترح المتكلم الأخذ مجددا بالمصفوفة التي تبين الجهات المانحة والوكالات التي شاركت في العملية التشاورية. وقال المدير إن الوثيقة قد أحيلت إلى مجموعة مختارة من مكاتب اليونيسيف، كما تُبذل حاليا جهود لتنفيذ التوصيات الواردة فيها. ونوه بأن الطلب المتعلق بالمصفوفة سيُبت فيه مستقبلا.

١٩ - وتلبية لطلب أحد الوفود، وبالنظر إلى ملاءمة الطلب لعملية إعداد البرامج القطرية، أوضح المدير بإيجاز آراء اليونيسيف فيما يتعلق بمنشور صدر مؤخرا عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعنوانه "تشكيل القرن ٢١: دور التعاون الإنمائي". وقال المدير إن الأفكار الإنمائية التي يُنادي بها في التقرير تتلاءم مع غايات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. فالمنشور يحدد أهدافا لتخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات لسنة ٢٠١٥ ويشدد على استخدام مؤشرات ملائمة للرصد والتقييم. ويشدد أيضا على أهمية بناء القدرات الوطنية ويدعو إلى الشراكة الإنمائية العالمية من أجل بلوغ الأهداف وهو ما تؤيده اليونيسيف. ويقترح المنشور الاستخدام الرشيد للمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل علاج التهميش الاقتصادي للأمم الفقيرة، وهو ما سيُفيد الأطفال أيضا.

أفريقيا

٢٠ - عرض المدير الإقليمي لمنطقة غرب ووسط أفريقيا المذكرات القطرية للكاميرون وغينيا - بيساو ومالي (E/ICEF/1997/P/L.1-E/ICEF/1997/P/L.3) وقدم استعراضا عاما للحالة في المنطقة، بما في ذلك تقرير عن الحالة في ليبريا.

٢١ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للمذكرات القطرية الواردة من المنطقة، وقالت هذه الوفود إن جميع المذكرات الثلاث تعكس الالتزام السياسي للبلدان بحقوق الطفل والمرأة. بيد أن الافتقار إلى الموارد من شأنه أن يحد من تطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتحتوي المذكرات القطرية الثلاث جميعها على استراتيجيات لبرامج بقاء الطفل ونمائه كما تصمَّم فيها خدمات الرعاية الصحية الأولية استنادا إلى مبادئ مبادرة بماكو. وقال أحد الوفود إن المذكرات القطرية قيِّمة إجمالا، وإن تفاوتت نوعية الوثائق.

٢٢ - وقال أحد المتكلمين إن الفقر سيظل يقيد نماء الطفل وتحسن حالة المرأة وإن عدم الاستقرار السياسي يشكل تهديدا حقيقيا لرفاههما. والطفل والمرأة هما أول من يعاني من الحرب، ويجب أن تكون اليونيسيف جهاز دعوة من أجل السلام. وأكثر صور التمكين فعالية هو التعليم، وخاصة تعليم المرأة. وأكد المتكلم أيضا أهمية تدريب الناس "العاديين" على مسائل النظافة العامة.

٢٣ - وأشاد وفد آخر بالمذكرة القطرية للكاميرون لما أوردته من وصف لمشاريع محددة وفئات مستهدفة وتفاصيل لآليات المشاركة المحلية.

٢٤ - وفي معرض التعليق على المذكرة القطرية لغينيا - بيساو، أكدت الوفود على حاجة البلد إلى الموارد، حيث إن عدم توفرها يقيد تطوير الخدمات الاجتماعية. وأوضح المدير الإقليمي أن غينيا - بيساو تحتاج إلى موارد أكبر مما هو متاح حاليا وأعرب عن أمله في أن يلبي أعضاء المجلس التنفيذي الحاجة إلى الموارد حتى يتسنى المضي قدما بالبرامج وفق ما هو مخطط لها.

٢٥ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لعملية التحليل والتخطيط التعاونية التي جرت في مالي واستخدام اتفاقية حقوق الطفل في البرنامج القطري. وأشار أحد الوفود تحديدا إلى الفقرة ٩ من المذكرة القطرية، التي تشير إلى إدماج المجتمع المدني واللامركزية والأنشطة الجغرافية المركزة. وتساءل متكلم آخر عما إذا كان هناك مجال لزيادة دعم اليونيسيف لأنشطة البنك الدولي في مجال التعليم. ولئن كان قد جرى إحراز نجاحات كبيرة في المجال الصحي، فإنه ينبغي، لدى بناء قدرات الموارد البشرية، إعطاء أولوية أعلى لاستدامة البرنامج. وشكك أحد الوفود في إمكانية بلوغ الأهداف المذكورة، ولا سيما الهدفان المتمثلان في خفض معدلات وفيات الرضع بنسبة قدرها ٣٠ في المائة في خمس سنوات وزيادة معدلات إلمام الإناث بالقراءة والكتابة من ١٤ في المائة إلى ٤٠ في المائة. وقال متكلم آخر إن الإشارة إلى مذكرات الاستراتيجية القطرية باعتبارها جزءا من عملية التخطيط تعتبر خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. وكان ينبغي أن يجري، بمزيد من التفصيل، تناول التعاون المقترح في مجال المياه والنظافة العامة، وأن تحدد، بصورة أوضح، أدوار الشركاء الآخرين وأن تولي مشاركة المجتمعات المحلية مزيدا من التركيز، حتى يكون البرنامج فعالا في تعزيز ملكية المجتمعات المحلية.

٢٦ - وعلق أحد الوفود على زيارة جرت مؤخرا لمالي. وقال إن من الأمور التي تركت انطباعا ملائما التزام كل من الزعماء الوطنيين وفريق اليونيسيف فضلا عن الأولويات الإنمائية للبلد. ورغم أن البرمجة القائمة على الحقوق تشكل مفهوما جديدا، فإن هناك أيضا أسلوبا جديدا للتفكير الإنمائي في البلد. والاستراتيجيات المقترحة تتسم بالمعقولية في السياق الراهن، غير أن هناك أيضا بعض المخاطر التي تعود إلى جِدة الاستراتيجيات. ولما كانت المذكرة القطرية نظرية جدا، فإنه سيلزم تبادل معلومات إضافية مع جميع الشركاء لكفالة الفهم الواضح لما هو مقترح والفهم الدقيق لكيفية تنفيذه. وقد يكون من المفيد إدراج أمثلة لكيفية نجاح النهج القائم على الحقوق على الصعيد القطري وإدراج مؤشرات لقياس التغير.

٢٧ - وأشار متكلم آخر إلى الدور المهم لرؤساء الدول في التنمية وهنأ مالي على تعزيز النهج القائم على الحقوق وعلى التزامها بتقليل التفاوت. بيد أن النمو الاقتصادي المحدود سيؤثر على قدرة البلد على الدعم الكامل لمقترحات برنامجية معينة.

٢٨ - وأكد المدير الإقليمي على التعاون الوثيق بين جميع الشركاء في مجالي الصحة والتعليم في مالي. وأضاف أنه يجري حاليا التخطيط لإصلاح التعليم، رغم أن الإصلاحات قد تأخرت عن موعدها. وتعمل اليونيسيف جنبا إلى جنب مع البنك الدولي في قطاع التعليم، ورغم أنها لا تستطيع أن تؤدي دور البنك، فإن بإمكانها أن تكمِّل عمله. والاستدامة وتنمية القدرات مسألتان رئيسيتان في البرمجة. وتروج البرامج القطرية في المنطقة حاليا لمبادرة بماكو ولاتباع نُهُج مختلفة في التعليم كاستراتيجيات تعزيز الاستدامة، مع التركيز الخاص على مشاركة المجتمعات المحلية. وقد جرى البت في الأهداف البرنامجية من خلال عملية للتشاور وبناء التوافق في الآراء. وستتوقف قابلية هذه الأهداف للتحقيق على إسهامات شركاء كثيرين.

٢٩ - وردا على سؤال عما إذا كانت أنشطة اليونيسيف في ليبريا محصورة في مونروفيا، قال المدير الإقليمي إن من عادة اليونيسيف أن تقدم الخدمات الأساسية في مناطق آمنة كمونروفيا وبوكانن وهاربيل، حيث يعيش ٨٠ في المائة من السكان حاليا. وفي غير هذه المناطق، تضطلع اليونيسيف بأنشطتها عندما تتيسر سبل الوصول إلى تلك المناطق، حتى وإن كانت بعيدة بُعد فوينجاما وتوبمانبورغ. كما تقدم اليونيسيف خدماتها من خلال العمليات العابرة للحدود.

٣٠ - ورغم أنه لم تقدم أية مذكرات قطرية من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، فقد قدم المدير الإقليمي استعراضا عاما للحالة في المنطقة. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لنهج البرامج القطرية لليونيسيف ولتركيزها على التعاون بين الوكالات. وقال إن عملية البرمجة تستهدف تعزيز قدرة الحكومات والأفراد والمجتمعات المحلية. وينبغي أن يظل التعليم ذا أولوية، وخاصة بالنظر إلى الزيادة المروعة في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٣١ - عرضت المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المذكرة القطرية الخاصة بالأردن E/ICEF/1997/P/L.10. وقدمت عرضا عاما موجزا لما طرأ من تطورات في المنطقة، بما في ذلك تقرير عن أنشطة اليونيسيف في العراق.

٣٢ - وأيد عدد من الوفود المذكرة القطرية الخاصة بالأردن. وذكر أحد الوفود أنه بالرغم مما أحرزته حالة الأطفال الأردنيين من تقدم، فإنه لا تزال هناك حاجات مهمة لم تسد، وأشاد باستراتيجية دعم بناء القدرات ونوعية الخدمات. وقال أحد المتكلمين إنه قام بزيارة المكتب الإقليمي في عمان وأعجب بحيوية والتزام الموظفين والمديرة الإقليمية.

٣٣ - وقال أحد الوفود إن أطفال العراق حالفهم الحظ لأن اليونيسيف كانت أحد الأطراف التي شاركت في تنفيذ المساعدة الإنسانية بموجب التفويض الذي نص عليه قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وقال وفد آخر إنه رغم أن حاجات الأطفال في الشمال تعتبر أكثر حدة، فإن حالة الأطفال في جميع أنحاء العراق بالغة الصعوبة.

٣٤ - وفي معرض تعليقه على الإشارة التي وردت في عرض المديرة الإقليمية عما يقدم من مساعدة الى النساء والأطفال في فلسطين، أشاد أحد الوفود بمبادرة ٢٠/٢٠ وقال إن هناك حاجة الى مزيد من المساعدات الخارجية في إطار المبادرة.

٣٥ - وأشار متكلم آخر الى الزيارة الناجحة التي قام بها مؤخرا أعضاء لجنة حقوق الطفل الى المغرب، بعد ما قدمت الحكومة أول تقرير لها الى اللجنة. وذكر أنه يجري استكمال تقرير الحكومة في ضوء ما ورد من تعليقات.

آسيا

٣٦ - وقدمت المديرة الإقليمية لشرق آسيا والمحيط الهادئ المذكرتين القطريتين الخاصتين بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبابوا غينيا الجديدة (E/ICEF/1997/P/L.7-E/ICEF/1997/P/L.8) وناقشت الاتجاهات والتطورات الكبيرة في المنطقة.

٣٧ - وأعرب عدد من الوفود عن دعمه لاستراتيجية البرنامج القطري المقترح لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وذكر هؤلاء أن الاستراتيجية والأهداف تعكسان بوضوح الأولويات الوطنية. ولاحظ متكلمون مشاركة كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية في العملية. وأشار أحد الوفود الى التزام البلد بتنفيذ كل من اتفاقيـــة حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حسبما جاء في المذكرة القطرية. وقال وفد آخر إن الاستراتيجية ستسهم في استدامة الخدمات الأساسية بإشراك المجتمعات ومشاركتها النشطة فيها. وتم التركيز أيضا على مسائل حماية الطفل.

٣٨ - وأشير الى ضرورة متابعة التنسيق فيما بين الشركاء، وذكر أحد الوفود أن الهدف المقترح الذي يدعو إلى مواصلة إقامة شراكات جديدة من شأنه دعم المبادرة التي تقوم بها الحكومة في مجال تفويض السلطات. وسلط الأضواء على مسألة الحصول على الخدمات الصحية وفعاليتها وصيانة الهياكل الصحية الأساسية، كما أبرز ضرورة مواصلة اليونيسيف الدعوة الى صياغة واعتماد سياسة صحية وطنية. وجرى التأكيد على ضرورة متابعة وتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، لا في البلد موضوع البحث فحسب، بل وفي جميع برامج التعاون التي تدعمها اليونيسيف. ووافقت المديرة الإقليمية على ضرورة وضع سياسة صحية وطنية وشرحت طريقة تنفيذ الاستراتيجيات في الوقت الحاضر، خاصة البرنامج الموسع للتحصين وذكرت أن تقوية التعاون مع الاتحاد النسائي في لاو، تمخضت عن نتائج جيدة. ومضت تقول إن استمرار التعاون مع الشركاء الآخرين، مثل برنامج ميكونغ لفيروس نقص المناعة المكتسب، يقدم دليلا على النهج المتبع من قبل اليونيسيف إزاء صحة الفتيات. وأضافت أن من الشواغل الرئيسية الأخرى حماية الأطفال على طول حدود البلد والاتجار بالأطفال.

٣٩ - وأعربت عدة وفود عن ارتياحها لكون الاستراتيجية القطرية لبابوا غينيا الجديدة قد وضعت على أساس الأولويات الوطنية بما يتمشى وأهداف مؤتمر القمة العالمي للطفل واتفاقية حقوق الطفل. وأشار أحد المتكلمين الى أن المذكرة القطرية، كما هو واضح، لا تعكس النشاط الجيد الذي تضطلع به اليونيسيف في البلد. وأضاف أنه ينبغي معالجة استراتيجية البرنامج القطري بمزيد من التركيز، بمعنى تحديد النهج بصورة جيدة وإعطاء أمثلة محددة لبيان طريقة تطبيق الاستراتيجيات البرنامجية وتكييف المبادرات العالمية على

الواقع المحلي. وأضاف أن من الضروري أن تعزز اليونيسيف تعاونها مع المانحين الآخرين، ولا سيما في المجالات التي لا تقوم فيها بدور المانح الأساسي.

٤٠ - وأعلن ممثل بابوا غينيا الجديدة التزام حكومته إزاء الأطفال باستمرار التعاون مع اليونيسيف. وأعرب عن القلق إزاء معالجة بعض المسائل في المذكرة القطرية، مثل انتشار حالات استخدام العنف ضد المرأة، والفقر بدلا من انعدام التكنولوجيا والمهارات كأحد أسباب المشاكل التي يعاني منها الأطفال، وإنفاق الحكومة على التنمية الاجتماعية. وأشار الى المبادرات التي قامت بها حكومته، بما فيها التصديق على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والحث على تعليم البنات وعمالة المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية الوطنية. ووجه كذلك مناشدة لتعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين في مجال تقديم المساعدة للبلد.

٤١ - وذكرت المديرة الإقليمية أن مسألة استخدام العنف ضد المرأة أثيرت من قبل المنظمة النسائية والحكومة معا في اجتماع الاستراتيجية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بمشاركة مكتب التخطيط الوطني المنشأ حديثا ووزارة التربية ووزارة الصحة. وسلمت بحساسية المسألة وذكرت أنها سوف تعمل على إطلاع الممثل على التحليل الأخير لهذه الحالة. وأكدت أيضا التزام اليونيسيف بالتعاون مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة.

٤٢ - وعرض المدير الإقليمي لجنوب آسيا المذكرة القطرية الخاصة بالهند (E/ICEF/1997/P/L.9) وقدم استعراضا عاما للحالة في المنطقة.

٤٣ - وذكرت ممثلة الهند أنه ستجري مواءمة البرنامج القطري الجديد مع الخطة الخمسية المقبلة للبلد. وأضافت أن الاستراتيجيات الرئيسية المقترحة في المذكرة القطرية - أي تنمية القدرات البشرية وتوحيد الأنشطة - تعكس الخطة التاسعة للبلد. ومضت تقول إن برنامج الخدمات المتكاملة لنماء الطفل لعب دورا كبيرا في تحقيق عدة أهداف تخدم الطفل والمرأة، بما في ذلك التحصين، وهو يركز الآن على أهداف متصلة بممارسات التغذية والمغذيات الدقيقة. وقالت إن القرار الأخير الذي اتخذته المحكمة العليا يبرز التزامات الحكومة والمجتمع بحظر عمل الأطفال. وأوضحت أن هناك حاجة الآن لتوعية المجتمع بأهمية انتظام الأطفال في الدراسة وقيام الحكومة والمجتمع بكفالة إتاحة الفرص المناسبة للتعليم. وشددت على أهمية الدعوة وإيجاد الوعي اللازم لتغيير السلوك.

٤٤ - وسلطت عدة وفود أخرى الضوء على ما اعتبرته تحولا إيجابيا عن تقديم الدعم لإنجاز الخدمات الى بناء القدرات والتمكين. بيد أن بعض الوفود رأت أن من الضروري وضع استراتيجيات أوضح لمعالجة مشاكل الأطفال الذين يعيشون في ظروف استثنائية صعبة. ورحب عدة متكلمين بما يجري من تركيز على النساء والفتيات وباتجاه النية الى منح الأولوية لعملية تفويض السلطات والتمكين. وقال أحد الوفود إن الفرع

الذي يتناول الدروس المستقاة قصير الى حد مفرط وليست له علاقة بالاستراتيجية المقترحة. وقال متكلم آخر إن الاستراتيجيات المقترحة تفتقر الى التركيز. وقال المدير الإقليمي إن بعض الأسئلة التي أثيرت ستكون أكثر ملاءمة عند استعراض تقرير البرنامج القطري نفسه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بدلا عن الاستراتيجية المقترحة. بيد أنه وافق على أن المذكرة القطرية لا تعكس الدروس المستقاة بشكل واف بالغرض ولهذا السبب أشار، الى بعض الدروس التقليدية التي وردت في كلمته.

٤٥ - وأجرت عدة وفود مقارنة لدور اليونيسيف مع دور مانحين وشركاء آخرين وطلبت زيادة التنسيق بينهما، ولا سيما مع البرامج التي لا تضطلع فيها اليونيسيف بدور كبير. وسلط هؤلاء الضوء على ضرورة إجراء تنسيق الأنشطة بشكل أوثق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي والهيئة السويدية للتنمية الدولية في مجال الصحة التناسلية. وسأل أحد الوفود عما إذا كان ينبغي لليونيسيف أن تؤدي دورا أكثر تحفيزا، بينما تساءل وفد آخر عن الطريقة التي تعتزم بها اليونيسيف الوصول الى المجتمعات المحلية المذكورة بالنظر الى نظام الهند الهائل وغير المركزي. وأوضح المدير الإقليمي أنه ليس من مهمة اليونيسيف أن تصل الى المجتمعات المحلية مباشرة، وإنما أن تساعد الحكومة والأجهزة غير المركزية على الوصول الى تلك المجتمعات، وأن تعمل على تمكين المنظمات من القيام بدورها وأن تعزز قدراتها، ووافق المدير الإقليمي على القول بضرورة أن تضطلع اليونيسيف بدور حفاز وأن تكون أنشطتها مكملة لأنشطة الآخرين. وأشار أيضا الى التعاون الوثيق القائم بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٤٦ - وأشارت عدة وفود الى أن الاستراتيجيات المتعلقة بعمالة الأطفال غير محددة ولذا ينبغي زيادة إيضاحها ضمن السياق العام الاقتصادي الاجتماعي للبلد. وأشار أحد الوفود الى جواز أن تتبع اليونيسيف بعض النهج الناجحة الأخرى كالنهج الذي يجري تطبيقه في بنغلاديش. وأثار عدة وفود تساؤلات عن الاتساق بين بيانات اليونيسيف المتعلقة بالسياسة العامة وبرمجتها، وذلك في ضوء الاستعراض الذي أجري لعدة مذكرات قطرية. فالمذكرة القطرية للهند، على سبيل المثال، لم تتطرق الى عمالة الطفل وبغاء الأطفال إلا مرة واحدة فقط. وأوضح المدير التنفيذي أنه لما كان مركز نشاط اليونيسيف هو البرنامج القطري، فإنه ينبغي تحديد الأولويات على الصعيد القطري. وأضاف أن الدعوة العالمية المتعلقة بمسائل رئيسية من قبيل عمالة الطفل لا تقتضي تصدي جميع البرامج لنفس المسألة بنفس الأسلوب.

٤٧ - وأشارت عدة وفود الى مسألة الصحة التناسلية وصحة المراهقين. وقال أحد المتكلمين إنه يلزم أن تقوم اليونيسيف بإيلاء اهتمام خاص لصحة المراهقين بما يتمشى وولايتها، رغم أن المذكرة القطرية لم تشر الى هذا الموضوع. وقيل إنه يلزم زيادة فعالية التنسيق مع الشركاء الآخرين، وخصوصا صندوق الأمم المتحدة للسكان. ورد المدير الإقليمي بأن هناك مشاركين كثيرين وبأنه ينبغي لليونيسيف أن تصب اهتمامها على المرأة التي تعيش في أصعب الظروف، وذلك بمنح الأولوية العليا لمسألة خفض وفيات الأمهات، بدلا من أن تشتت اهتمامها على جبهة عريضة.

٤٨ - ورد المدير الإقليمي كذلك أيضا على السؤال المتعلق بتركيز اليونيسيف على المناطق الأكثر عوزا، قائلا إن هذه المسألة درست بعناية. وأضاف أن السؤال الحقيقي هو ما إذا كان ينبغي لليونيسيف أن تقصر تركزها على المناطق الأكثر عوزا أم على الفئات الأكثر عوزا في كل المناطق، لأن الفقر موجود في جميع الولايات الهندية. أما بالنسبة للوصول الى من تعذر إلى الوصول إليهم، قال إن التحدي يكمن في إيجاد السبل التي من شأنها تمكين اليونيسيف من الوصول الى هذه الفئة المستهدفة.

٤٩ - وسئل المدير الإقليمي عن مدى تأثير التغير الذي أدخل على الاستراتيجيات المتعلقة بالتوظيف والإدارة في المكتب القطري، فقال إن هذا التأثير سيكون كبيرا وإن إحدى المهام ذات الأولوية بالنسبة للمكتب القطري هي إعداد خطة مناسبة لإدارة البرنامج القطري. وقال وفد آخر إن الاستراتيجيات الجديدة تقتضي استحداث المؤشرات الجديدة لقياس التقدم وسير العمل وطلب أن يكون تقديم تقرير البرنامج القطري في أيلول/سبتمبر مشفوعا بتقرير شفوي عن نظام الرصد والتقييم المقترح.

٥٠ - وقال أحد الوفود إن عدم عرض الميزانية حسب الأبواب يجعل من الصعب فهم الأولويات النسبية ذات الصلة بالبرامج. وقال وفد آخر إن مستوى التمويل التكميلي المقترح يتسم بالطموح وطلب معلومات عن مستويات المساهمات في البرنامج القطري الحالي. وسأل المتحدث أيضا عما إذا كانت اليونيسيف تعتزم القيام بحملة لجمع الأموال داخل الهند نفسها. ورد المدير الإقليمي بأن مستوى التمويل التكميلي المقترح يستند الى خبرة سابقة وتقديرات واقعية. وأضاف أن اليونيسيف تقوم بإجراء مباحثات بشأن مسألة جمع الأموال محليا، بيد أن المبالغ التي يجوز جمعها داخل البلد ستكون محدودة، لذلك فإن المانحين الخارجيين سيظلون المصدر الرئيسي للتمويل التكميلي. وذكرت ممثلة الهند أن المباحثات المتعلقة بجمع الأموال داخل البلد من قبل اليونيسيف وصلت الى مرحلة متقدمة وأن من المتوقع أن تبت الحكومة في هذه المسألة في القريب العاجل. ومع ذلك قالت إن حكومتها ستقابل بالتقدير أي دعم يقدمه المانحون للبرنامج القطري وأعربت عن أملها في استمرار هذا الدعم لأنه لا يزال هناك ما يدعو لتوفير موارد إضافية من أجل استدامة التقدم.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٥١ - قدمت المديرة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المذكرتين القطريتين لبوليفيا وفنزويلا والبرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرقي البحر الكاريبي (E/ICEF/1997/P/L.4 - E/ICEF/1997/P/L.6) وقدمت عرضا عاما للحالة في المنطقة.

٥٢ - وهنأ عدد كبير من الوفود رئيسة المجلس التنفيذي على انتخابها وأشادوا بالمديرة الإقليمية لقيامها بتنفيذ جهود اليونيسيف في المنطقة. وامتدح أحد الوفود المنطقة لما اتخذته من مبادرات فيما يتعلق بأنشطة "صوت الطفل" وطلب تقديم المزيد من الوثائق بشأن طريقة الاستماع إلى أصوات الأطفال على نحو أفضل. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء اتساع الفجوة بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي

في المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر وارتفاع معدلات العنف. ورحبت الوفود بالإشارات إلى زيادة التعاون مع البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمات أخرى. وذكر أحد الوفود أن هناك حاجة إلى أن تكون عمليات التكيف مشفوعة بزيادة التعاون المشترك بين الوكالات والمانحين.

٥٣ - وأيد عدد كبير من الوفود المذكرة القطرية لبوليفيا لكونها دقيقة وغنية بالمعلومات، وتصور بوضوح تحليل الحالة والدروس المستفادة. ورحبت وفود أخرى بمنظور حقوق الطفل، والاستراتيجية المتوازنة توازنا حسنا والنهج المشترك بين القطاعات. وشجع عدد من الوفود اقامة المزيد من التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وبخاصة في المناطق الجبلية، بشأن خدمات أساسية من خلال بناء القدرات على جميع مستويات الحكومة. وأشار أحد المتحدثين الى الرابطة بين الأهداف واستراتيجية البرنامج في المستقبل، ولكنه قال إن الحاجة تدعو إلى وصف الميزة النسبية لليونيسيف بمزيد من الوضوح.

٥٤ - وأعرب عدد من الوفود عن الارتياح إزاء العملية الاستشارية وشجعوا على مواصلة الحوار مع المانحين، فضلا عن إجراء المزيد من الحوار مع المنظمات غير الحكومية. وأكد بعض المتحدثين أهمية وضع نظام للرصد وللمؤشرات الاجتماعية لقياس الآثار المترتبة على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في حالة الأطفال والنساء. وطلب أحد الوفود تقديم إيضاحات بشأن الطريقة التي تخطط بها اليونيسيف لرصد دعم السياسات الاجتماعية المطور على الصعيد القطري في كل الـ ١٤٠ بلدية التي تتسم بالأولوية. وقالت المديرة الإقليمية إن فريق الإدارة الإقليمي قد حدد عمليتي الرصد والتقييم بوصفهما الأولوية الرئيسية في السنة القادمة وسوف يتم التصدي لقضايا من قبيل المنهجية، وتطوير مؤشرات وتدريب الموظفين.

٥٥ - وأكد عدد من الوفود أهمية التنسيق، والتعاون والحوار المتعلق بالسياسة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية بغية تحقيق الاستدامة على الأجل الطويل والملكية الوطنية. وطلب أحد المتحدثين تقديم إيضاح بشأن الطريقة التي تخطط بها اليونيسيف لتعزيز تطوير السياسة على جميع مستويات الحكومة، وطلب متحدث آخر تقديم معلومات مفصلة بشأن الاستراتيجيات التي سوف تستخدم.

٥٦ - وطلب تقديم إيضاح بشأن الجهود المحددة المبذولة من أجل الفئات الضعيفة وذلك بصدد الاشارة إلى الفقرات ١٢-١٤ من المذكرة القطرية. وطلب الوفد ذاته تقديم المزيد من المعلومات المفصلة فيما يتعلق بالأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، بما في ذلك أطفال الشوارع وعمالة الأطفال. وطلب تقديم معلومات إضافية عن مدى دعم اليونيسيف للصحة الإنجابية في إطار البرنامجين المشتركين بين القطاعات. وأكد عدد من الوفود على ضرورة إيلاء أولوية عليا للتعليم بما في ذلك الجهود الرامية إلى زيادة الحضور في المدارس. وصرح أحد الوفود بأن الاتحاد الأوروبي سوف يمول برنامجا للأمن الغذائي وتساءل عن الطريقة التي سوف تتبعها اليونيسيف لتنسيق هذه المبادرة مع وكالات الأمم المتحدة.

٥٧ - وأشار بعض الوفود إلى وجود حالة من عدم التوازن بين الموارد العامة والتمويل التكميلي وصرحوا بأنه يتعين التصدي لموضوعي الاستدامة والجدوى. وصرح أحد المتحدثين بأن مستويات التمويل التكميلي مفرطة في التفاؤل. وطلب تقديم إيضاح بشأن طريقة الحصول على الأموال التكميلية، كما طلب تقديم معلومات إضافية فيما يتعلق بعملية تخطيط البرامج. وحذر أحد الوفود من الاعتماد على المعونات واقترح أن يتوخى التخطيط الطويل الأجل إلغاء دعم المانحين تدريجيا. وصرحت المديرة الإقليمية بأن مستوى المساهمات في الأموال التكميلية لبوليفيا كان مرتفعا نسبيا في السنوات الأخيرة، إضافة إلى الأموال من البرنامجين دون الإقليميين لآندين والأمازون. وسلمت بأن من المتوقع أن تنخفض المساهمات في الأموال التكميلية. وقالت إن المكتب القطري سوف يعمل على حشد الأموال من القطاع الخاص، وعقد مناسبات لجمع الأموال ومن المصارف الدولية للتنمية.

٥٨ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية الخاصة بفنزويلا، أعرب وفد فنزويلا عن الشكر لليونيسيف لما قدمته من مساعدة تقنية لتحسين حالة الأطفال والنساء. وصرح بأنه سوف تبذل جهود إضافية لجمع الأموال على الصعيد المحلي، وبخاصة من القطاع الخاص. ولاحظ وفد آخر الحالة المنذرة بالخطر فيما يتعلق بالعنف، وبخاصة في المدن، وبصدد الإشارة الواردة في الفقرات ٧-١٣، أكد أهمية الدعوة وضرورة أن تؤكد سياسة الحكومة على بناء القدرات. وأكد عدد من الوفود على ضرورة إيلاء أولوية عليا لمجالي التعليم والصحة.

٥٩ - أعربت الوفود عن الارتياح إزاء البرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرقي البحر الكاريبي، مصرحين بأن البرنامج يعكس ويتصدى على النحو الصحيح للطبيعة المتنوعة في كثير من البلدان المختلفة. وأثنى أحد المتحدثين على الإشارة إلى المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية وشجع على إقامة المزيد من التعاون. وطلب وفد آخر تقديم المزيد من الإيضاح بشأن أثر حالة الطوارئ في مونتسيرات على استراتيجية البرنامج. ولاحظ الوفد نفسه أن البرنامج القطري الجديد قد توسع ليشمل ١٣ إقليما، وأعرب عن القلق لأن الموارد محدودة جدا بالنسبة لهذه التغطية الواسعة.

٦٠ - صرحت المديرة الإقليمية بأنه سوف يتم النظر في الاقتراحات المتعلقة بأنشطة برنامجية محدد عند تقديم توصيات البرامج القطرية.

أوروبا

٦١ - قدم المدير الإقليمي لأوروبا استعراضا موجزا للحالة في المنطقة. وأشار بصفة خاصة إلى مسؤولية المكتب الإقليمي عن توجيه السياسة الشاملة، وإسداء النصح وإدارة عمليات التخطيط ورصد ضمان النوعية مع ٣٨ لجنة وطنية لليونيسيف. وقال إن المكتب سوف يولي أعلى الأولويات في عام ١٩٩٧ لتنفيذ آليات تحسين الشراكة مع اللجان الوطنية.

وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق

٦٢ - قدم المدير الإقليمي لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق نظرة موجزة على الحالة في المنطقة.

٦٣ - وبصدد الإشارة إلى تعليق المدير الإقليمي على ندرة الموارد، طلب أحد الوفود تقديم معلومات بشأن ما إذا كانت هناك مشاكل ذات صلة بإقامة اتصال أو بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والوكالات المنتسبة، وطلب تقديم اقتراحات من أجل تخفيف حدة مشاكل التنسيق مع تلك المنظمات. وصرح المدير الإقليمي بأنه ليس لديه علم بأي مشاكل وقال إن هناك جو من الصراحة والرغبة والفعالية فيما يتصل بالتعاون المشترك بين الوكالات في كل بلد، مما يعزى بصورة جزئية إلى أنه لا يتوفر لمنظمة دولية بمفردها موارد بشرية ومالية كافية لتلبية الاحتياجات في كل بلد.

٦٤ - وبصدد الإشارة إلى التقرير عن النهج الذي تتبعه اليونيسيف في المنطقة (E/ICEF/1996/P/L.61) والذي نظر فيه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦، صرح أحد المتحدثين بأن المكتب الإقليمي يأخذ في الحسبان الأوضاع المتنوعة في المنطقة باتباع ثلاثة نهج أساسية - ١٦ برنامجا قطريا، وأنشطة تعليمية مختارة في بلدان لا ينفذ فيها البرنامج ومساعدات إنسانية في حالات الطوارئ. وقال إنه يؤيد تعاون اليونيسيف مع الحكومات وشركاء آخرين الأمر الذي ساعد على إدامة الانجازات الاجتماعية في المنطقة وأدى في الوقت نفسه إلى إصلاح المؤسسات الوطنية لحماية الأطفال والأمهات وفقا للظروف المتغيرة في البلدان. وثمة ضرورة الى الدعم الذي تقدمه اليونيسيف لتعزيز السياسات الوطنية لخدمة مصالح الأطفال والأمهات على أفضل وجه، ولضمان وجود خدمات اجتماعية تعمل على النحو الصحيح لمصلحة المراهقين والنساء ولمساعدة المجتمع المدني، والدولة والمؤسسات العامة في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وشجع المتحدث المكتب الإقليمي على تقصي طرق ابتكارية لجمع موارد إضافية للأنشطة القطرية إضافة إلى الموارد العامة المتوفرة.

٦٥ - وأشار متحدث آخر إلى الدور الهام الذي تقوم به اليونيسيف في المنطقة نظرا لوجود مشاكل من قبيل الأزمة الاقتصادية والنزاع. وقال إن كل برنامج قطري ينبغي أن يأخذ في الحسبان عوامل رئيسية مثل عدد اللاجئين، وانخفاض الناتج القومي الإجمالي أو التطورات الإيجابية. وأشار المتحدث إلى برنامج تقديم المساعدات في حالة الطوارئ في بلده والذي استهدف اللاجئين والمشردين وكافح الأمراض المعدية وقدم التأهيل الاجتماعي من خلال مراكز الأطفال في مخيمات اللاجئين. وبفضل الدعم الذي تقدمه اليونيسيف، تم الحد بدرجة كبيرة من شلل الأطفال والخناق. وقال إن برنامج تنمية بلده الطويل الأجل لاصلاح نظامي الصحة والتعليم من شأنه أن يزيد القدرة الوطنية.

٦٦ - وبصدد الإشارة إلى الحالة الحرجة للأطفال والمراهقين والأسر والنساء التي تواجه دول الاتحاد السوفياتي سابقا، قال أحد المتحدثين إن من شأن الأعمال البنّاءة التي يضطلع بها المكتب الإقليمي أن

تساعد البلدان في تنظيم أنشطة لحماية حقوق ومصالح الأطفال والنساء. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات لتحسين مركز المرأة، تدعو الحاجة إلى تقديم أموال تكميلية إضافية للبرامج التي تساعدها اليونيسيف. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تصميم برامج جديدة لتخفيف حدة المشاكل التي تواجه المنطقة.

٦٧ - وحث وفد آخر المجتمع الدولي على تخفيف حدة الحالة في أذربيجان. وأشار المتحدث إلى مؤتمر يجري تنظيمه حاليا لتعقده الرابطة الدولية لطب الأطفال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، معني بالاحتياجات العاجلة للأطفال والتدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين حالتهم. كما أشار المتحدث نفسه إلى الحالة المروعة التي شهدها فريق الرابطة الدولية لطب الأطفال في البوسنة والهرسك. ولقد ارسل تقرير إلى المديرة التنفيذية يتضمن مقترحات لتحسين الحالة الصحية بمساعدة يقدمها أطباء أطفال من بلدان أخرى. وطالب بتقديم أموال تكميلية لتخفيف حدة المشكلة.

باء - تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

٦٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف (E/ICEF/1997/3)، قدمه مدير قسم الصحة. كما تحدث مدير شعبة صحة الأسرة في منظمة الصحة العالمية أمام المجلس.

٦٩ - هنأت الوفود أمانة اليونيسيف على التقرير وعرضه. ورحبوا ببرمجة وتنفيذ المبادئ التي أبرزت في خطة التنفيذ وتطورها في إطار اتفاقية حقوق الطفل. وشجعوا بخاصة على العمل على زيادة مراعاة الفوارق بين الجنسين في عملية البرمجة التي تضطلع بها اليونيسيف وأكدوا ضرورة تشجيع مشاركة الرجال والبنين في القضايا المتعلقة بالأسر والأطفال والنساء.

٧٠ - ورحب المتحدثون بالتأكيد على تعزيز وتطوير الشراكات، وتشجيع النهج المشتركة بين القطاعات والنهج المتكاملة وبناء القدرة المحلية. وقالوا إن هذه الاستراتيجية من شأنها أن تفضي إلى استدامة برنامجية أطول أجلا كما أنها تتسم بالأهمية لتحقيق أهداف سنة ٢٠٠٠، والتي لا تزال اليونيسيف ملتزمة تماما بتحقيقها. وهذه الأهداف، إضافة إلى البرامج الرامية إلى تحسين صحة الأطفال والنساء، ينبغي أن تولى أولوية عليا. وأيد المتحدثون أيضا تطوير نهج للتصدي لاحتياجات الشباب المحددة جدا.

٧١ - أثنى متحدثون كثيرون على الجهود التي تبذلها اليونيسيف لتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات، مع الاحترام الكامل لولاية اليونيسيف وسياساتها ونهجها الرامية إلى تعزيز الإنصاف. ورحبوا بخاصة بتحسين التعاون بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، ولا سيما في مجالات من قبيل صحة الأطفال والتحصين، والحد من وفيات الأمومة وصحة الشباب.

٧٢ - وشجعوا اليونيسيف بقوة على التعجيل بتبادل المعلومات والخبرات بين البلدان التي تدعمها اليونيسيف وأيدوا إنشاء بلدان نموذجية لتعزيز تكرار أفضل الممارسات فيما بين البلدان التي تشترك في أنماط تنمية مماثلة في مناطق مختلفة. وأيدوا أيضا تعزيز الدور الذي تضطلع به اليونيسيف، والحكومات الوطنية والشركاء على الصعيد الإقليمي في عملية البرمجة القطرية وفي تكييف الاستراتيجية الصحية على الصعيد الإقليمي. وشجعوا اليونيسيف على زيادة تطوير إجراءاتها في ميدان الرصد من أجل الصحة.

٧٣ - وأوصي بتحديد أولويات بصدد تنفيذ الاستراتيجية الصحية، وحثت اليونيسيف على حشد الموارد البشرية والمالية، فضلا عن شركائها. وأعربت الوفود عن اهتمام شديد بتنفيذ الخطة في أثناء السنة المقبلة وطلبوا تقديم تقارير مرحلية دورية. (انظر الفصل الثالث، المقرر ٩/١٩٩٧ للاطلاع على المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

جيم - ورقة تنفيذية بشأن مسائل مختارة تتعلق بتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ

٧٤ - نوقش هذا البند من جدول الأعمال مقترنا ببند جدول الأعمال عن متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (انظر الفقرات ٧٥ - ٨٩ أدناه).

دال - متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

٧٥ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقريران هما: "الطفل والمرأة في حالات الطوارئ: أولويات استراتيجية وشواغل تنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة" (E/ICEF/1997/7) و "تقرير مرحلي عن متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" (E/ICEF/1997/5). وقدم مدير مكتب برامج الطوارئ عرضا للتقريرين، اللذين نظر فيهما المجلس التنفيذي في إطار مناقشة واحدة، وأفاد أيضا عن الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيسيف مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وألقى كلمة أمام المجلس أيضا مدير مكتب نيويورك التابع لإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة ونائب وكيل الأمين العام.

٧٦ - وأثنت أغلبية الوفود على الجهود التي تبذلها اليونيسيف لتلبية احتياجات النساء والأطفال في حالات الطوارئ. وأثنى بعض المتكلمين على ما تقدمه المنظمة عموما من مساعدة إنسانية، بما في ذلك تدابير التأهب، وتوفير المعدات، والتدريب على الاستجابة السريعة، واستكمال قائمة السلع، والحفاظ على

مستودع كوبنهاغن. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للعملية التشاورية التي اتبعت في إعداد التقرير المتعلق بالأولويات الاستراتيجية، وقالت إن كلا التقريرين ساعد على توضيح عدد من المسائل التي سبق أن أثارها المجلس التنفيذي. وأعرب عدد من المتكلمين عن موافقته على استجابة اليونيسيف لحالات الطوارئ بالشكل الذي يتفق مع ظروف كل حالة، التي تركز على الأسرة وتتخذ وجهة إنمائية وتتبع نهجا واسع النطاق ومتكاملا.

٧٧ - وقالت عدة وفود إن مجالات الأولوية بالنسبة لليونيسيف ينبغي أن تظل محصورة في التنمية المستدامة الطويلة الأجل التي تركز على بناء القدرات المحلية والاعتماد على الذات. وقال وفد آخر إن المبالغة في التركيز على التنمية قد تؤثر بشكل سيئ على الاحتياجات الفورية وإنه ينبغي لليونيسيف أن تتبع استراتيجية متوازنة. وأعربت بعض الوفود عن انشغالها من أن حالات الطوارئ "الصارخة"، مثل النزاعات المسلحة، تحظى بالاهتمام الفوري من المجتمع الدولي، بينما تقابل بالنسيان حالات الطوارئ "الصامتة"، مثل الفقر والمجاعة، التي يذهب ضحيتها أعداد أكبر من الأشخاص كل سنة وغالبا ما تكون هي الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ الصارخة. واقترح أحد المتكلمين إدراج حالات الطوارئ الصامتة ضمن عملية البرمجة العادية لحالات الطوارئ. وقال أحد الوفود إن من المهم التمييز بين الأسباب المباشرة والأسباب الجذرية للنزاعات، وتحديد ما ترجو اليونيسيف تحقيقه في كل حالة. وذكر وفدان كارثة تشيرنوبيل النووية، التي أثرت، حسب قولهما، على حياة ٠٠٠ ٥٠٠ طفل.

٧٨ - وأثار معظم الوفود مسألة التنسيق، وأيد العديد منها جهود اليونيسيف الرامية إلى كفالة التنسيق مع الوكالات الأخرى والشركاء الآخرين، بوصف ذلك أساسا يمكن التعويل عليه للأنشطة المقبلة. وأشار عدد من المتكلمين إلى أهمية تعزيز التنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية. وسأل أحد المتكلمين إن كانت قد وضعت أي ترتيبات يقوم بمقتضاها الممثلون الميدانيون لليونيسيف بتزويد إدارة الشؤون الإنسانية بمدخلات مباشرة لكي يمكن اتخاذ الإجراءات الملائمة في التوقيت المناسب. وقال متكلم آخر إن التقرير يخلو من أمثلة التعاون المكثف بين اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية. وقال أحد الوفود إنه ينبغي تنظيم التعاون ضمن المنطقة الواحدة واستخدامه في دعم المساعدة الإنسانية.

٧٩ - وأيد كثير من المتكلمين التوقيع على مذكرات تفاهم مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالمفوض السامي لحقوق الإنسان. وقال بعض المتكلمين إنه ينبغي التنسيق بين العدد المتزايد من مذكرات التفاهم الثنائية، واقترح أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور في إجراء المقارنات بينها. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف ستواصل التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركز حقوق الإنسان، ووضع مذكرات تفاهم معهما تنبني على موقف موحد بشأن الطفل. واقترح أن تستخدم اليونيسيف آلية اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات وأن تساعد على تعزيز دور إدارة الشؤون الإنسانية. وقال متكلم آخر إن من الضروري تحديد أولويات عمل تلك اللجنة وإنها ينبغي أن تقدم تقاريرها في مواعيدها المقررة. وطلب من اليونيسيف أن تحدد بالتفصيل أدوارها ومسؤولياتها في عملية

التنسيق بين الوكالات. وذكر أنه ينبغي أن يكون لجميع الوكالات أدوار ومسؤوليات واضحة ومحددة على الصعيدين العالمي والقطري لكفالة التنسيق الفعال وتفادي الازدواج فيما بينها. وقال عدد من الوفود إنه ينبغي لليونيسيف أن تواصل إعارة الموظفين لإدارة الشؤون الإنسانية. وطلب أحد المتكلمين إعطاء أمثلة للتنسيق والمشاركة المشار إليهما في نداءات المساعدة الصادرة في الفترة الأخيرة. وسأل متكلمون آخرون عن السياق الذي ترى فيه اليونيسيف دورها في تنسيق أعمالها مع أعمال قوات حفظ السلام.

٨٠ - وأثار كثير من الوفود مسألة المشردين داخليا، بما في ذلك ما إذا كانت اليونيسيف قد درست الميزة النسبية التي تتمتع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في معالجة شؤون اللاجئين والمشردين داخليا. وقال عدة متكلمين إنه ينبغي لليونيسيف أن تركز على الأطفال المشردين داخليا، وإنه كان ينبغي للتقرير أن يميز بشكل واضح بين المشردين داخليا عموما والأطفال المشردين داخليا. وسألت بعض الوفود عن المعايير المستخدمة في تعيين الوكالة الرائدة فيما يتعلق بالمشردين داخليا. وقال متكلم إن كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف قدم المساعدة للمشردين داخليا في بلده، وأوصى بأن تتعاون الوكالتان مع إدارة الشؤون الإنسانية لوضع مبادئ توجيهية في مجال البرمجة بشأن الاحتياجات المتعلقة بالمشردين داخليا. وأفادت المديرة التنفيذية بأنه تجري حاليا مناقشات فيما بين الوكالات بشأن المشردين داخليا، وبأن اليونيسيف ستواصل التركيز على الأطفال المشردين داخليا. وستولي اليونيسيف الأولوية للتنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، التي أعدت خلاصة وافية تبين الخدمات المتعلقة بالمشردين داخليا.

٨١ - وتناول عدة متكلمين مسألة الحماية التي نوقشت في التقرير، وشدد بعضهم على أنه لا ينبغي النظر إليها في إطار سياسي. وقال متكلمون آخرون إن المسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة المتعمقة، وتساءلوا عما إذا كان لليونيسيف ميزة نسبية في هذا المجال، نظرا لأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما لديها من ولاية محددة في مجال الحماية وموظفين مخصصين لهذا الغرض، تبدو في وضع أفضل لتولي هذه المهمة. وأعرب أحد الوفود عن اتفاقه مع اليونيسيف في أنه لا يمكن لأي وكالة أو منظمة أن تعمل بمفردها على حماية الأطفال. وسأل متكلم آخر عما إن كانت اليونيسيف قد وضعت أي معايير للبرمجة المركزية فيما يتعلق بمسألة حماية حقوق الأطفال والنساء، وإن كانت اليونيسيف تعمل على إعادة بناء النظام القانوني، وإن كانت تأمل في وضع قواعد قانونية بشأن الحماية. وقالت المديرة التنفيذية إن لليونيسيف قدرا من الاختصاص في مجال العدالة بالنسبة للأطفال، ومثال ذلك ما تم في رواندا، حيث قدمت اليونيسيف الدعم إلى إدارة قضاء الأحداث وفصلت المحتجزين من الأحداث عن السجناء الآخرين.

٨٢ - وقال أحد المتكلمين إن الأمر يقتضي مزيدا من إيضاح الفرق بين الولاية القانونية والولاية التنفيذية، وبين الحماية من الجوع والحماية من الإيذاء البدني. وذكر أيضا أن هذه المسألة مسألة متطورة وأنه ينبغي لليونيسيف أن تواصل وضع استراتيجية بشأنها. وقالت المديرة التنفيذية إن تركيز اليونيسيف على الحماية

يتفق مع النهج الذي أساسه الحقوق. واليونيسيف لا تعالج شؤون الحماية القانونية، كما تفعل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكنها تركز على التفاوض (تحت لواء إدارة الشؤون الإنسانية) لكفالة حصول الأطفال على المساعدة الإنسانية، وحصول الأطفال غير المصحوبين، والأطفال المنكوبين والمجندين والذين تعرضوا للإيذاء - وجميعهم مشمولون بولاية اليونيسيف - على المساعدة الكافية والمنسقة.

٨٣ - وقال عدد من الوفود إن التقرير أخذ في الاعتبار الميزة النسبية لليونيسيف. وقال أحد المتكلمين إنه قد اقترحت، في سياق تلك الميزة النسبية، مجموعة من الأهداف، ولكن يبدو أنه لا يوجد متسع لتحقيق التكامل بين الأعمال التي يقوم بها مختلف الشركاء. وسأل أحد الوفود عما يمكن لليونيسيف أن تقوم به، وما لا يمكنها القيام به، في ضوء مواردها المحدودة. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف تدافع عن صالح الأطفال لضمان حماية احتياجاتهم وحقوقهم. واليونيسيف لا تعمل بمفردها، بل تعمل دائما بالتعاون مع شركائها. فعلى سبيل المثال، لا تقوم اليونيسيف بتقديم اللقاحات أو الأغذية مباشرة، بل تساعد شركاءها المحليين والوطنيين على القيام بذلك. وقال متكلم آخر إنه ينبغي لليونيسيف أن تستكمل باستمرار مواردها وموظفيها وأساليبها الخاصة بالطوارئ، التي ثبتت كفاءتها. وقال أحد المتكلمين إنه نظرا إلى أن أنشطة الطوارئ لا يمكن تنفيذها وفقا لمخططات مسبقة، فإنه ينبغي منح الموظفين الميدانيين مرونة كبيرة في تنفيذهم لمهامهم. وسألت عدة وفود عن كيفية تأمين اليونيسيف للاتصالات الاستراتيجية مع موظفيها الميدانيين.

٨٤ - وقال أحد الوفود إنه ينبغي لليونيسيف أن تعزز درجة تأهبها لحالات الطوارئ على جميع المستويات، وسأل إن كانت اليونيسيف ستستخدم هياكلها الإقليمية في تخطيط تدابير التأهب وفي استعراض البيانات المتعلقة به واستكمالها. وقال وفدان إن جهود الرصد والتقييم جهود قاصرة وإنه ينبغي لليونيسيف أن تحدد الأولويات وأن تحافظ على إمكانية التنبؤ والمساءلة، وأن تقيّم تدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ. وقال أحد المتكلمين إن إجراء تقييم واف أثناء الأزمات وبعد انتهائها يتيح قدرة أفضل على الاستجابة. وأعربت المديرة التنفيذية عن موافقتها على أن من المهم لليونيسيف تحسين الرصد والتقييم، داخليا وضمن النظام المشترك بين الوكالات على السواء. وقد اضطلعت اليونيسيف بعملية تقييم للدروس المستفادة، وستشارك في شباط/فبراير ١٩٩٧ في الاستعراض النهائي لتجربة رواندا.

٨٥ - وتناول العديد من الوفود مسائل التمويل، وبخاصة عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات. وقال بعض المتكلمين إنه ينبغي تبسيط إجراءات عملية النداءات الموحدة. وأثنى البعض الآخر على تعزيز عملية النداءات الموحدة من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ، ولكنهم قالوا إن ذلك ينبغي أن يتجلى بشكل كامل في الميدان. وسأل أحد المتكلمين عن السرعة التي تتم بها الموافقة في المقر على إعادة برمجة الأموال، وطلب تقديم أمثلة لعملية إعادة البرمجة. وسئل أيضا إن كانت تلك التحويلات تعتبر مؤقتة، وإن كانت هناك أي آليات أخرى مطبقة للتمويل. وقالت المديرة التنفيذية إن تحويل الأموال إلى أنشطة الطوارئ يقع ضمن اختصاص ممثلي اليونيسيف. وأعربت وفود عديدة عن قلقها فيما يتعلق بانخفاض المساهمات

المقدمة إلى عملية النداءات الموحدة، واقترح أحدها استحداث آليات مبتكرة للتمويل عن طريق الحكومات والمجتمعات المحلية وقطاع الأعمال التجارية. وشدد أحد الوفود على أهمية آلية التمويل وأهمية تحديد أولويات واضحة في كل نداء من النداءات. وقال متكلم آخر إن تمويل حالات الطوارئ ينبغي أن يظل عن طريق الموارد التكميلية. وقالت المديرة التنفيذية إن عملية النداءات الموحدة الموسعة توفر حاليا نافذتين للاهتمام بأنشطة الإغاثة والإنعاش. وقالت إن النقاش لا يزال جاريا عن كيفية إدارة عملية النداءات الموحدة الموسعة في الميدان، ويتصل هذا النقاش بالمناقشات التي تتركز حول عمليات المائدة المستديرة من أجل تعبئة الموارد، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، ومبادرات البنك الدولي.

٨٦ - وسألت بعض الوفود عن الموارد البشرية اللازمة لإجراءات التنفيذ في حالات الطوارئ والتفويض في اتخاذ القرارات التنفيذية. وقال أحد المتكلمين إن دور اليونيسيف في مجال الدعوة دور حيوي بالنسبة لتعبئة الموارد. وسألت وفود أخرى كيف ترى اليونيسيف مستقبل الصندوق الدائر المركزي للطوارئ بالنظر إلى ما يتوقع من انخفاض الطلب. وسألت بعض الوفود إن كان من الواقعي افتراض أن نفقات اليونيسيف المتعلقة ببرامج الطوارئ سيتراوح متوسطها على المدى الزمني بين ١٥ و ٢٠ في المائة من مجموع النفقات البرنامجية السنوية. فقالت المديرة التنفيذية إن الأرقام المذكورة في التقرير، وهي ١٥ - ٢٠ في المائة، هي مجرد نطاق لهذه النسبة، وأن الأمر يتوقف بقدر كبير على المناخ الدولي وعلى فعالية اليونيسيف. وطلب أحد الوفود أن تقوم الأمانة بدراسة التكاليف النسبية للخدمات التي تقدمها اليونيسيف مقارنة بتلك التي تقدمها المنظمات غير الحكومية وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس.

٨٧ - وأيدت عدة وفود الإجراءات التي اتخذتها اليونيسيف فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد. وقال أحد الوفود إنه لم ترد إشارة في التقرير إلى الآثار السلبية للجزاءات على الأطفال، وخاصة في العراق. فقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف تعمل في ظل إدارة الشؤون الإنسانية على تقييم آثار الجزاءات على الأطفال. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لما تقوم به اليونيسيف في مجال الإنعاش البدني والنفسي - الاجتماعي للأطفال الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع، وما تقوم به من أجل مساعدة النساء المنكوبات في رواندا. وسأل عدد من الوفود عن إدارة الأغذية على المدى القصير.

٨٨ - وشدد عدد من الوفود على أهمية التركيز على التعليم في حالات الطوارئ. وقال أحد المتكلمين إن المانحين لا يستجيبون استجابة كافية في مجالي التعليم والصحة، واقترح تمويل مشاريع مشتركة بين الوكالات عن طريق النداءات.

٨٩ - وللاطلاع على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقررين ١/١٩٩٧ و ٧/١٩٩٧.

هاء - متابعة المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن متابعة المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF/1997/4) عرضه مدير وحدة شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية. واسترعى المدير انتباه المجلس أيضا إلى المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين والتي تعتبر ذات صلة بعمل اليونيسيف.

٩١ - وركزت الوفود على جوانب عديدة لمتابعة قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، تقتضي الرصد الدقيق بما فيها مواءمة الدورات البرنامجية وقوة العمل المشتركة بين الوكالات للمؤتمرات الدولية المعقودة مؤخرا وتقديم الدعم لنظام المنسقين المقيمين ومذكرة الاستراتيجية القطرية ومواءمة الإجراءات والتقييمات القطرية المشتركة. وقُدمت مذكرة بصفة خاصة بشأن التقدم المحرز في مواءمة الميزانيات والسابقة المفيدة التي قدمها ذلك للمجالات الأخرى.

٩٢ - وشددت وفود عديدة على أهمية التعاون بصورة أوثق مع البنك الدولي على أن يشمل ذلك إشراك اليونيسيف في إعداد استراتيجيات التقييم القطرية وفي برامج الاستثمار القطاعية بالإضافة إلى التعاون البرنامجي وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتبادل المعلومات والدراسات المتعلقة بالسياسات العامة. كما تم التأكيد على الحاجة إلى التعاون بصورة أوثق مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، منها على وجه الخصوص منظمة العمل الدولية في مجال عمالة الطفل وعلى الحاجة لأن تتولى البلدان الملكية الكاملة للبرامج.

٩٣ - وطلب كثير من الوفود عقد المزيد من جلسات الإحاطة غير الرسمية مشيرين إلى عدة مواضيع محددة شملت الدروس المستقاة من العمل مع البنك الدولي ومن الاستراتيجيات المتعلقة بحماية الأطفال الذين يحتاجون لحماية خاصة ومن التقييمات.

٩٤ - وردا على الأسئلة المتعلقة بمواءمة دورات البرمجة ذكر المدير أنه بسبب الموعد المستهدف بعام ١٩٩٩ تعيَّن وضع عدد من الترتيبات الانتقالية. بيد أن ٩٠ في المائة تقريبا من تلك الدورات ستتم مواءمتها في دورة البرمجة المقبلة مما سيترك عددا صغيرا لا يمكن مواءمته لأسباب متعددة. وقال إن عملية المواءمة في المستقبل ستكفل النظر،في الوقت نفسه، في البرامج القطرية في الميدان ومن جانب المجلس التنفيذي لكل منها على السواء.

٩٥ - ورحبت اليونيسيف بالاقتراح الذي يدعو إلى عقد جلسة إحاطة غير رسمية مع البنك الدولي ووافقت على عقدها إما أثناء دورة المجلس التنفيذي أو خلال جلسة تعقد بين الدورات. وفيما يتعلق

بالتعليقات الخاصة بالاهتمامات الاجتماعية وبالبنك ذكر المدير أن العمل يجري بشكل حثيث لتحقيق تعاون أوثق وأن هذا التعاون ظل يسير بشكل جيد حتى الآن ولكنه يقوم إلى حد كبير على العلاقات الشخصية بين العاملين في الميدان. وذكر أن الطرفين معا يدركان أنه ينبغي التوسع في تأسيس الترتيبات التعاونية. وقال إن البنك يؤيد تعزيز الروابط مع منظومة الأمم المتحدة ولكن مجلس مدرائه وضع سابقة تتمثل في معاملة منظومة الأمم المتحدة كأي وكالة استشارية أو منفذة. وأضاف أن أي مساعدة يستطيع المجلس التنفيذي تقديمها فيما يتعلق بالتعامل مع مدراء البنك لتأييد إقامة علاقة خاصة مع اليونيسيف ومنظومة الأمم المتحدة ستجد التقدير. وفيما يتعلق بمجالات الشراكة ذات الأولوية فإن برامج الاستثمار القطاعي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام.

٩٦ - وردا على سؤال يتعلق بالرد على رسالة مقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة إلى المديرة التنفيذية يطلب دعم مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة قال المدير إن الميزانية التي تم اعتمادها مؤخرا تشتمل على وظيفة من الرتبة مد - ٢ ويزمع إعارتها لذلك المكتب. وقامت اليونيسيف، على الصعيد الميداني، بإعارة موظفين لكي يشغلوا وظائف منسقين مقيمين وقامت بدور رائد في المجموعات المواضيعية من بين الأنشطة الأخرى.

واو - متابعة مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

٩٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير بمتابعة مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري (E/ICEF/1997/AB/L.2). وقدم مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات استكمالا للتقرير بعرض تفاصيل عن إحراز تقدم يدعو للتفاؤل منذ إعداد التقرير. فحتى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تم تنفيذ ٦٤ توصية من توصيات مراجعة الحسابات وعددها ٦٧ ولم يبق منها سوى ثلاث توصيات. وقال إن التوصيات المتبقية تعتبر وإلى حد كبير خارج سلطة اليونيسيف. ورحبت المديرة التنفيذية بدعم حكومة كينيا لمحاكمة ٢٣ موظفا كان قد تم فصلهم وذكرت أن جميع القضايا ستعرض على المحاكم في وقت قريب.

٩٨ - وذكر المدير أنه تم استرداد مبالغ كبيرة من الموردين وغيرهم. وأشار إلى وجود إطار قوي للرقابة الداخلية في مكتب كينا القطري بالرغم من عدم إمكانية اختبار الضوابط بشكل كامل نظرا لأن برنامج اليونيسيف الحالي لا يشتمل على عدد كاف من المعاملات. وسيعود مسؤول مكتب الرقابة الداخلية إلى مكتب كينيا القطري بنهاية عام ١٩٩٧ للتحقق من تطبيق الضوابط وعند ذلك سيكون عدد المعاملات قد ازداد.

٩٩ - وذكر العديد من الوفود أنه لما كان معظم توصيات مراجعة الحسابات قد تم تنفيذها فينبغي أن يركز مكتب كينيا القطري الآن على تنفيذ برنامج أكثر تركيزا بغرض تحقيق الأهداف البرنامجية قبل نهاية الدورة البرنامجية في عام ١٩٩٨.

١٠٠ - ورحب وفد آخر بالطريقة الواضحة التي عالجت بها اليونيسيف هذه المسألة بتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي وذكر أنه لم تعد هناك حاجة لتقديم أحد التقارير المنتظمة إلى المجلس الآن، ولكن ينبغي تقديم تقرير نهائي في الوقت المناسب يشتمل على تفاصيل بالتدابير التي تم اتخاذها والنتائج التي تم إحرازها. ووافقت المديرة التنفيذية على تقديم هذا التقرير. وفي الختام قالت إن أحد الدروس الهامة المستفادة من هذه القضية هو وجوب أن تكون لليونيسيف عمليات جيدة لتشغيل برامج جيدة. (انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩٩٧/٢ للاطلاع على المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

زاي - برنامج الامتياز الإداري

١٠١ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن برنامج الامتياز الإداري (E/ICEF/1997/AB/L.1) عرضته المديرة التنفيذية. وقالت إن التقرير ينبغي استعراضه بالاقتران مع الميزانية الموحدة المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ للمقر والمكاتب الإقليمية (E/ICEF/1997/AB/L.5) التي تصف الآثار المترتبة في الميزانية من جراء التغييرات التنظيمية حتى الآن (انظر الفقرات ١٣٥ إلى ١٤٢ أدناه).

١٠٢ - وناقشت المديرة التنفيذية التطورات التي حدثت منذ تقديم التقرير. وقالت إن الدراسة الخارجية لبطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها قدمت مجموعة مفيدة من التوصيات لعملية بطاقات المعايدة لإعادة وضع الأساس اللازم للنمو ولتصبح منظمة تجارية أكثر فعالية مما يؤمن بالتالي قدرات طويلة لجمع الأموال لليونيسيف. وأضافت أن الدراسة أنجزت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وتم إحراز نتائج ملموسة بالفعل. وقالت إن عملية بطاقات المعايدة شرعت في تخفيض دورة منتجاتها بشكل جذري وأصبحت تستهدف مستهلكين أصغر عمرا ولديهم الرغبة في شراء بطاقات المعايدة على مدار العام. وذكرت أنه سيتم في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٧ تدشين منتج جديد في فرنسا وألمانيا.

١٠٣ - شملت أوجه التقدم الأخرى إنجاز الفرق العاملة لمشاريعها الرامية إلى تعزيز عملية البرامج القطرية وإيضاح أدوار المكاتب القطرية والإقليمية ومكاتب المقر وإعادة تنظيم مكتب جنيف بوصفه مركز التنسيق المعني بتنظيم العلاقات مع اللجان الوطنية. وشملت مبادرات الامتياز الإداري في المكاتب القطرية إنشاء أفرقة إدارية قطرية وتعزيز مهارات الإدارة القائمة على المشاركة. وعقدت في عام ١٩٩٦ ٥٠ حلقة عمل تدريبية في المقر وفي المكاتب القطرية لتعزيز القدرات في مجال إعادة تصميم العمليات وإدارتها والتشجيع على العمل الجماعي وتحسين قدرات الأفراد على التخاطب. وتلقى جميع الممثلين الجدد دورة توجيهية ركزت على الإدارة، مدتها أسبوعان وشملت المساعدة في إعداد البلدان لتنفيذ نظام مديري البرامج.

١٠٤ - وتتمثل الأولوية الحالية لفريق الإدارة العالمي في تعزيز إدارة الموارد البشرية على نطاق المنظمة ومنح شعبة الموارد البشرية وظيفة أكثر استراتيجية تركز على تلبية احتياجات المنظمة الحالية والمستقبلية

وإضافة قيمة لبرامج اليونيسيف القطرية وبناء القدرات اللازمة لإدارة الموارد البشرية وتقديم خدمات نوعية للموظفين.

١٠٥ - وأعربت عدة وفود عن شكرهم للأمانة للنتائج الملموسة التي أحرزتها حتى الآن كما أعربت عن تقديرها للمعلومات الواقعية التي وردت في التقرير ولا سيما الجدول الذي أجريت فيه مقارنة بين توصيات بوز آلن هاميلتون الأصلية بالإجراءات التي تم اتخاذها. وطلب عدد من المتحدثين تضمين الجدول معلومات عن تحسين الفعالية. وذكر العديد من الوفود أن جهود الإصلاح التي بذلتها الأمانة قد ساعدت في تحسين ليس فقط اليونيسيف وإنما منظومة الأمم المتحدة ككل.

١٠٦ - وتم تسليط الضوء على التحسينات التي ادخلت على الإدارة المالية ونظم تكنولوجيا المعلومات بوصفها تطورات مهمة من جانب الوفود. إلا أن أحد المتحدثين ذكر أن التقرير لم يشتمل على معلومات عن تكلفة النظام المالي الجديد أو عن الخيارات المتعلقة بنظم بديلة. واقترحت وفود قليلة أن تسترشد أولويات الاستخدام الملائم لتكنولوجيا المعلومات، بالمكاسب العائدة على الأطفال. وذكرت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف مستعدة لأن تترك لجهات أخرى مسألة إزالة الصعوبات المتصلة بتكنولوجيات المعلومات الجديدة. لقد تم وضع نظام داخلي للإدارة لتحديد الأنشطة ذات الأولوية في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تعد أفضل ملائمة لاحتياجات واستراتيجيات اليونيسيف. وأعرب أحد المتحدثين عن تقديره لزيادة استخدام البريد الالكتروني وما نجم عن ذلك من انخفاض في رسوم الهاتف بالمقر.

١٠٧ - وأعرب عدة متحدثين عن ترحيبهم بتوثيق التعاون بين مهمتي الإمدادات والبرامج، مما جعل شعبة الإمداد أكثر استجابة لاحتياجات البرامج القطرية. وطلب أحد الوفود المزيد من معلومات عن جوانب المساءلة والمسؤولية فيما يتعلق بالموظفين العاملين في مجال الإمداد من أجل ضمان الاحترام التام للقواعد والمعايير. وتساءل وفد آخر عما كان التوسع في تخويل السلطات في مجال الإمداد سيؤدي إلى استبعاد عملية المناقصة التنافسية. وذكرت المديرة التنفيذية أن من المهم تعزيز ما للموظفين العاملين في مجال الإمداد من قدرات على وضع نظم للمراقبة والاستفادة من أكثر الأسواق قدرة على المنافسة.

١٠٨ - ورحّب كثير من الوفود بالنتائج الملموسة التي تم تحقيقها حتى الآن لتعزيز عملية البرامج القطرية من خلال تحديد أدوار المكاتب القطرية والإقليمية وللمقر. وطلب بعض المتحدثين إجراء مناقشة أخرى في الدورة المقبلة عن كيفية تقاسم المهام بين المكاتب المختلفة. وأعرب أحد المتحدثين أيضا عن تقديره لخفض عدد الشُعب في المقر. وأشار أحد الوفود إلى مقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٦/٣٢ (E/ICEF/1996/12/Rev.1) الذي أيّد فيه النهج الإضافي الذي اتبعته الأمانة لتنفيذ برنامج الامتياز الإداري، فقال إن العروض التي قدمها المدراء الإقليميون بشأن المذكرات القطرية وعمليات الاستعراض الإقليمية قد أوضحت القيمة المضافة التي وفّرها الدعم الإقليمي لعملية البرمجة القطرية. وحث المتحدث الأمانة على مواصلة جهودها لتعزيز عملية البرامج القطرية بوصفها جزءا لا يتجزأ من نظام التغيير الكامل الذي يشمل

أيضا وضع قواعد لوظيفتي المالية والإمداد وتحسين تكنولوجيات المعلومات والمعلومات الإدارية بما في ذلك نظام مديري البرامج.

١٠٩ - وأعرب العديد من المتحدثين عن تقديرهم لجلسات الإحاطة غير الرسمية التي عقدت أثناء الدورة بشأن خطة إدارة البرامج القطرية ونظام مدير البرنامج وكلاهما ينطوي على إمكانيات ضخمة لتحسين فعالية البرامج القطرية. وذكر العديد من المتحدثين أن الغرض من الإصلاح هو تعزيز تنفيذ ورصد برامج اليونيسيف القطرية. وذكر أحد المتحدثين أنه من أجل ذلك ينبغي تعزيز دور المكتب الإقليمي في رصد عمل المكاتب القطرية. وذكرت المديرة التنفيذية أن التعاون قد ازداد بين المكاتب القطرية والإقليمية لتعزيز عمليات التحليل الاستراتيجي والتخطيط والرصد على الصعيد القطري.

١١٠ - وأبدى أحد الوفود تأييده للخطوات التي تم اتخاذها لتعزيز عملية البرامج القطرية من خلال إعادة تحديد دور القطاعات الجغرافية بالمقر الرئيسي. وأعلنت المديرة التنفيذية أن تقرير الفريق العامل المعني بالقطاعات الجغرافية سيتم تقاسمه مع المجلس عند توفره. وقالت إن القطاعات الجغرافية ستظل تقوم بدور حيوي في المقر الرئيسي سيما في توفير التحليل للقضايا الإقليمية. وقد اقـُترح أن يظل هيكل المنظمة في المستقبل متسما بالمرونة. ورحب متحدث آخر بزيادة التعاون مع الحكومات فيما يتعلق بإعادة تشكيل المكاتب القطرية.

١١١ - وفيما يتعلق بقضايا الموارد البشرية، أيد كثير من المتحدثين العمل الذي يقوم به فريق الإدارة العالمي بشأن هذه المسألة وتم تأكيد الحاجة الى زيادة الاهتمام بالتدريب. وطلب المتحدثون من الأمانة أن تتقاسم المعلومات بشأن معوقات النظام المشترك للأمم المتحدة التي يتم الوقوف عليها وتقوم بتحسين تقييم الأداء وإدارته. وذكرت المديرة التنفيذية أن إدارة الوضع الوظيفي مجال مهم لمنظومة الأمم المتحدة ككل، وينبغي أن يكون الأداء هو أساس التطوير الوظيفي وأن يتوفر للموظفين مجال أكبر لاكتساب الخبرة بالمقر الرئيسي وفي الميدان. وأن التدريب وحده لن يحل المشكلة.

١١٢ - وطلب أحد المتحدثين من رئيس رابطة الموظفين العالمية أن يقدم للمجلس التنفيذي عرضا موجزا عن مدى تأثير تحسين إدارة الموارد البشرية على الموظفين وعلى معنويات الموظفين عموما، وأكدت المديرة التنفيذية التزامها برفع معنويات الموظفين ولكنها ذكـّرت أعضاء المجلس بأن التغيير التنظيمي قد أثار القلق في أوساط الموظفين. وقالت إن الزيادة في استخدام الأفرقة قد ساعد في تحسين مشاركة الموظفين وفي رفع معنوياتهم. وأعرب كثير من الوفود عن تقديرهم لإنشاء الأفرقة الإدارية كنظام جديد للإدارة وطلبوا معلومات محددة عن عمل أفرقة الإدارة الإقليمية.

١١٣ - وذكر ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف أن اللجان الوطنية اشتركت اشتراكا كاملا في عمل الفريق العامل الذي وضع مقترحات لإعادة تنظيم مكتب جنيف. كما اشتركت اللجان أيضا في دراسة

كويرز ولبراند بشأن عمليات بطاقات المعايدة. وقد تم تقاسم الاستنتاجات التي توصلت اليها العمليتان مع جميع اللجان الوطنية، وسوف تبدأ عملية تنفيذ التوصيات أثناء الاجتماع السنوي للجان الوطنية في أيار/مايو ١٩٩٧. ويتمثل مجالا التحسين في استهداف تحقيق عائدات أفضل من عمليات اللجان الوطنية لزيادة المساهمات لليونيسيف وتحسين الأداء العام للجان بما فيها لجان البلدان الصناعية من أجل تعزيز اتفاقية حقوق الطفل. وأكدت المديرة التنفيذية على أهمية جميع اللجان الوطنية بصرف النظر عن حجمها أو الإيرادات التي تُحصلها.

١١٤ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الأمانة ستعرض على المجلس الإنجازات عند تحقيقها في المستقبل بما في ذلك النتائج المحققة في مجال الكفاءة. وقالت بيد أنه لن يتوفر لكل نشاط نتائج محددة فيما يتعلق بالوفورات وربما تكون هناك حاجة للاستثمار في مجالات كالنظام المالي الجديد، وقالت إن الأمانة سوف تواصل العمل بطريقة منظمة فيما يتعلق بعرض الميزانيات وفي تحقيق المواءمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى حتى تتحقق التغييرات فورا بدلا من تأجيلها إلى عملية الميزنة التالية.

حاء - تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

١١٥ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقتين التاليتين:

(أ) تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (E/ICEF/1997/AB/L.3 و Add.1)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف (E/ICEF/1997/AB/L.6).

١١٦ - وقالت المراقبة المالية ومديرة شُعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري إن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وافق على الصور المقترحة خلال دورته المعقودة في الأسبوع الماضي. وقد بدأ مشروع التنسيق في عام ١٩٩٤ بالمقررين اللذين اتخذهما المجلسان التنفيذيان، وطلبا فيهما من رؤساء اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان العمل على تنسيق عرض ميزانيات منظماتهم بغية التوصل إلى تعاريف موحدة، وبخاصة تعاريف التكاليف الإدارية، وتحقيق درجة أعلى من الشفافية والقابلية للمقارنة على الصعيد المالي. وقد قُدمت تقارير مرحلية وورقات عمل إلى المجلسين التنفيذيين خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وقُدم تقرير مرحلي شفوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات مشتركة

فيما بين الدورات للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.

١١٧ - وقد تمخضت عمليات تبادل الرأي المختلفة عن مبادئ توجيهية هامة حكمت اتجاه المشروع، وتمثل هذا أساسا في بيان شامل أدلى به أحد الوفود وأيدته الوفود الأخرى في كلا المجلسين التنفيذيين. وقد بينت هذه المبادرة الغرض الأساسي لعملية التنسيق وحددت المبادئ التي ينبغي أن تؤسس عليها تلك العملية. فقد ذكر في هذا البيان أن التنسيق يعني جعل أشكال عرض الميزانيات أكثر تماثلا تعزيزا لإمكانية فهمها ودعما لسلامة عملية صنع القرارات، وأن ذلك التماثل ينبغي أن يتجاوز المضمون وأسلوب العرض. وينبغي لعملية التنسيق أن تشمل المبادئ الأساسية التي تطبق في إعداد الميزانيات وأن يكون مؤداها تحقيق التماثل وليس التطابق.

١١٨ - وأعرب أعضاء المجلس خلال الإفادات غير الرسمية عن مبدأ ثان مؤداه أن التحليلات والمعلومات ينبغي أن تدعم عمليات رسم السياسات وصنع القرارات التي يضطلع بها المجلسان، لا أن تشغل المجلسين بقدر مفرط من التفاصيل الميزانوية. ورئي بوجه عام أن هذه التفاصيل تدخل في إطار المسؤولية الإدارية العامة للرؤساء التنفيذيين للمنظمات.

١١٩ - وغطت المقترحات ما يلي:

(أ) شكل موحد لعرض ميزانيات الدعم لفترات السنتين؛

(ب) المصطلحات والتعاريف الموحدة ذات الصلة؛

(ج) منهجية موحدة لإعداد تقديرات الميزانية.

١٢٠ - وأعربت المراقبة المالية عن تقديرها للإفادات الإيجابية التي أسهم بها أعضاء المجلس التنفيذي. وقالت إن الفضل في النتيجة الناجحة التي تمخضت عنها عملية التنسيق يرجع بنفس القدر إلى ما بذله المجلس واللجنة الاستشارية من دعم وتعاون بناء.

١٢١ - وأعربت الوفود عن الترحيب والتهنئة للمنظمات على التوصل إلى المقترحات المتعلقة بتنسيق عرض الميزانيات، التي قالوا إنها ستسهم في جعل عرض الميزانيات شاملا وشفافا. وقال أحد الوفود إنه فضلا عن قيمة الناتج فإن العملية ذاتها قيمة بنفس القدر. ورحب أحد المتكلمين ترحيبا خاصا بإدراج التمييز بين النمو الحقيقي وزيادات التكاليف في جداول الميزانية.

١٢٢ - ووصفت عدة وفود عملية التنسيق بأنها إنجاز سيفيد القطاعات الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، وأساس يمكن أن تعتمد عليه تلك القطاعات في السير على نفس المنهاج. ومن شأن البيان العملي للإدارة المالية المتسمة بالشفافية أن يشجع على زيادة المساهمات المقدمة للوكالات. إذ أن عرض الميزانيات سيصبح حاليا بأسلوب أكثر بساطة ووضوحا وقابلية للمقارنة، مما ييسر المقارنة بين أنشطة المنظمات المختلفة. والأنشطة التي تزاولها الوكالات أنشطة مختلفة، ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك تواؤم تام نظرا إلى أن كل وكالة مختلفة عن الأخرى. ولذا ينبغي لكل وكالة من الوكالات أن توضح بمزيد من التركيز ما تتسم به من خصائص محددة وما تتمتع به من ميزات نسبية. وينبغي ألا تكون عملية التنسيق غاية في حد ذاتها، بل أن تفضي إلى أسلوب للإبلاغ المالي عن النتائج المحققة وعن استخدام الموارد مقارنا بالنتائج. وطلب بعض الوفود من اليونيسيف أن تقدم مزيدا من المعلومات عن فعالية المكاتب الإقليمية وعن التكاليف المرتبطة بها.

١٢٣ - واقترح أحد الوفود إجراء مزيد من تحليل الإيرادات في خطة الموارد، إلا إذا كانت تلك المعلومات متاحة في موضع آخر من الوثيقة، فلا يلزم عندئذ إجراء تغيير. وطلب المتكلم أن تدرج في الجدولين ٢ و ٣ معلومات عن عدد الموظفين وتكاليف الموظفين المحملة على البرامج. وأعرب المتكلم عن موافقته على توصية اللجنة الاستشارية بزيادة الجهود من جانب الأمانات الثلاث لصقل منهجية تصنيف البرامج ونفقات الدعم. وقالت المراقبة المالية إن المعلومات المطلوبة موجودة في الجدول ٤ من كل توصية من توصيات البرامج القطرية.

١٢٤ - وأعرب وفد آخر عن بعض التحفظات بشأن التعاريف والمصطلحات. وقال إنه مع إقراره بأن التصنيف على أساس الوحدات التنظيمية عملي للغاية، فإنه ليس الأفضل من الناحية المنطقية. وكمثال على ذلك، فإن تعريف الدعم البرنامجي يشمل الإنجاز البرنامجي، الذي رأى المتكلم أنه ينبغي أن يكون جزءا من البرامج. وقال ذلك الوفد إن بوسعه أن يقبل التعاريف المقدمة من المنظمات، ولكن ينبغي إدراج إيضاحات في النص لدى عرض الميزانيات، تغطي الأوصاف المحددة للأنشطة والنواتج والمقاصد والأهداف، لأغراض رصد الأداء. وطلب المتكلم مزيدا من الإيضاح بشأن التقسيم الفرعي لعنصر الدعم البرنامجي. وشدد الوفد أيضا على ضرورة مواصلة المنظمات لعملية التنسيق، بما في ذلك العمل على التوصل إلى مؤشرات رئيسية موحدة لقياس الأداء، ومن ذلك مثلا مقارنة الميزانية العادية بالأموال الخارجة عن الميزانية، ونسبة الميزانيات الإدارية المستمدة من العناصر المختلفة، ونسبة الموظفين الفنيين إلى الموظفين غير الفنيين، والأموال البرنامجية المخصصة لكل وظيفة.

١٢٥ - وأعرب اثنان من الوفود عن تأييدهما لفكرة إيراد التقسيم الفرعي للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والمقر في هيكل الاعتمادات. وقال متكلم آخر إنه إذا كان من المعتزم جعل التنظيم ذي الثلاث طبقات الذي يشمل المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والمقر تنظيما دائما، فينبغي أن ينعكس ذلك في هيكل الاعتمادات. وطلبت المراقبة المالية أن تقدم الوفود هذا الطلب كتابة كي يمكن مناقشته مع الفريق

العامل المعني بالتنسيق؛ إذ أن اليونيسيف إذا اتبعت هذا التوزيع، فإنها لن تكون متوائمة مع الوكالتين الأخريين.

١٢٦ - وذكرت المراقبة المالية أن الأعمال المتعلقة بالتنسيق ستستمر. وسيكتسب مزيد من الخبرة لدى إعداد المنظمات لميزانيات الدعم الخاصة بها للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ باستخدام الشكل الجديد. وسيجري في سياق إعداد الميزانية إدراج حواش وإيضاحات تفصيلية لجعل بيان الميزانية واضحا وشفافا بقدر الإمكان. وستقوم المنظمات بدراسة جميع الاقتراحات ومناقشة إمكانية تطبيقها على الوكالات الثلاث كلها. واقترحت المراقبة المالية عدم إجراء تغييرات لغاية الانتهاء من إعداد ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ويتعين أن يكون إجراء أي تغييرات عن طريق التشاور مع جميع الوكالات. (للاطلاع على المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩٩٧/٥).

طاء - المقترح المتعلق بالميزنة الموحدة في اليونيسيف

١٢٧ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقتين التاليتين:

(أ) الميزنة الموحدة في اليونيسيف (E/ICEF/1997/AB/L.4)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزنة الموحدة في اليونيسيف (E/ICEF/1997/AB/L.7).

١٢٨ - قامت السيدة كارين شام بو، نائبة المديرة التنفيذية، بعرض مقدمة موجزة بشأن التخطيط وهيكل التكلفة وعملية الموافقة المتعلقة بالميزنة الموحدة في اليونيسيف وفقا للفقرة ٨ من المقرر ١٩٩٦/١٠. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، قُدم لأول مرة مفهوم وضع ميزانية واحدة لكل دورة من دورات البرامج القطرية وتقديم الميزانية مع توصيات البرنامج القطري، وذلك خلال مشاورة غير رسمية بين المجلس التنفيذي والأمانة بشأن الميزنة الموحدة. بيد أن هذا المفهوم قد عُدل نتيجة للمناقشات التي جرت بشأن تنسيق عرض الميزانيات فيما بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وستقدم ميزانية الدعم لفترة السنتين للمنظمة كلها إلى المجلس لإقرارها مرة كل سنتين، وستشمل توصيات البرامج القطرية ميزانية الدعم ومعها الميزانية البرنامجية لكامل الدورة البرنامجية. وستكون الميزانية البرنامجية مرهونة بموافقة المجلس، أما ميزانية الدعم المشمولة في توصيات البرامج القطرية فستقدم لغرض العلم فقط.

١٢٩ - وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن فوائد الميزانية الموحدة المقترحة هي كما يلي: (أ) إيضاح النشاط البرنامجي بوصفه جوهر أعمال اليونيسيف والمحرك الأساسي للإنفاق؛ و (ب) تأسيس عملية تمكن من إجراء استعراض منهجي للعلاقة بين البرنامج وميزانية الدعم المطلوبة طوال دورة البرنامج القطري؛

و (ج) إعطاء صورة كاملة للموارد المنفقة في البلد الواحد؛ و (د) توفير عملية لإعداد ميزانية الدعم لفترة سنتين، تربط أنشطة المقر والمكاتب الإقليمية باحتياجات البرامج القطرية وتكفل انحصار الميزانيات داخل الإطار المالي؛ و (هـ) استخدام ميزانية دعم مدتها سنتان تتبع الشكل المتفق عليه في عملية التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٣٠ - ونتيجة للتغيير المقترح في عملية الميزنة، فإن من المطلوب من المجلس أن يستعرض ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ بدلا من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. ويقتضي الإطار الاستراتيجي للميزانية الموحدة وضع خطة للمكتب القطري فيما يتعلق بميزانية الدعم تسهم في تحقيق التنفيذ الفعال والكفء للبرنامج القطري. ومن ثم فإنه لكي تصاغ ميزانية الدعم لفترة السنتين، ينبغي أن تكون توصيات البرنامج القطري مكتملة إلى حد كبير. وعرض الميزانية على الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ يقتضي جعل موعد الاستعراض الذي ستجريه اللجنة الاستشارية أيار/مايو، قبل اكتمال عملية توصيات البرامج القطرية في حزيران/يونيه. وستقوم الأمانة باستعراض تحديد المواعيد مستقبلا بالتشاور مع المجلس التنفيذي وستقدم اقتراحا بهذا الشأن في عام ١٩٩٨.

١٣١ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتقرير، وعن موافقتها على أن الميزانية الموحدة ستوفر صورة كاملة للموارد المخصصة لكل بلد وستحسن درجة المساءلة والشفافية. وقيل إن الميزنة الموحدة ستوفر رابطة بين التكاليف التنفيذية والتكاليف البرنامجية، وهذا يجعل "الميزنة من أجل النتائج" ويجعل الإدارة مستندة إلى النتائج. وقال أحد الوفود إن اقتراح الميزنة الموحدة يأخذ في الاعتبار توصيات بوز - آلن وهاملتون وكذلك الشواغل التي سبق أن أعرب عنها المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية. وأعرب المتكلم عن تأييده لتوصية اللجنة الاستشارية بأن تشمل ميزانية الدعم لفترة السنتين إضافة تتضمن موجزا لميزانيات الدعم وتقديرات البرامج القطرية. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن عملية الميزنة المتكاملة قد اختُبرت في عدة بلدان خلال السنة الماضية وستستعمل أيضا خلال عمليات استعراض الميزانيات لعام ١٩٩٧.

١٣٢ - وأيدت معظم الوفود اقتراح المرة الواحدة الذي يقضي بتقديم ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى المجلس في الدورة العادية الأولى في عام ١٩٩٨. وشددت بعض الوفود على أن هذه الموافقة ستحدث مرة واحدة فقط، واقتُرح أن تستعرض الأمانة مشكلة تحديد المواعيد. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن تجربة استعراض الميزانية في عام ١٩٩٧ ستكون أساسا للاقتراح المتعلق بالمواعيد المقرر تقديمه في عام ١٩٩٨. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الجدول الزمني الخاص باللجنة الاستشارية وكذلك استحالة عقد دورات للمجلس التنفيذي فيما بعد منتصف أيلول/سبتمبر بسبب انعقاد دورات الجمعية العامة. وسأل أحد الوفود عن التأثير المحتمل لتوقيت مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات على الجدول الزمني لتقديم بيانات الميزانية. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إنه لا توجد رابطة كبيرة بين الاثنين.

١٣٣ - وأثار بعض الوفود مسألة اعتمادات الميزانية لفترة الأسابيع القليلة الأولى من عام ١٩٩٨، السابقة لموافقة المجلس على الميزانية في الدورة العادية الأولى. واقترح أحد الوفود رصد اعتماد للشهر الأول بناء على النفقات السنوية الفعلية. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إنه سيقدم إلى المجلس التنفيذي خلال الدورة العادية الثالثة في عام ١٩٩٧ طلب اعتماد مدته شهر واحد، وذلك لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ولن يتضمن الاعتماد الجزئي أي تغييرات مقترحة قد تتضمنها ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وسيستوعب الاعتماد المؤقت في ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٣٤ - وطلب أحد الوفود مراعاة الآثار المترتبة على التقييم الخارجي لمرفق التكيف الخاص لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لدى إعداد ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن استعراض ذلك المرفق سينعكس في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (للاطلاع على المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقرر ٣/١٩٩٧).

ياء - الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

١٣٥ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقتين التاليتين:

(أ) الميزانية الموحدة المنقحة للمقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1997/AB/L.5)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية الموحدة المنقحة للمقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1997/AB/L.7).

١٣٦ - عرضت الوثيقة السيدة كارين شام بو، نائب المدير التنفيذي، فقالت إن المجلس التنفيذي اعتمد، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، مبلغ ٣٤٦ مليون دولار للميزانية الموحدة للمقر والمكاتب الإقليمية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ على أساس أن تقدم الأمانة للمجلس تقريرا عن التنقيحات المدخلة على الميزانية والناجمة عن برنامج الامتياز الإداري. وتشمل الميزانية المنقحة مقترحات لإنشاء شعبة الاتصال، وتنفيذ النظام المالي الجديد في حدود تكاليف الميزانية القائمة، وتخفيض عدد الشعب في المقر من ١٨ إلى ١٥. وتشمل الميزانية زيادة التخفيضات في عدد الوظائف في المقر من ٢٧ في الميزانية المعتمدة إلى ٣٦ في المنقحة، وتحقيق وفورات إضافية تبلغ ١,١ مليون دولار في تكاليف الموظفين، وبذلك بلغ مجموع الوفورات ١٣,٩ مليون دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد خفض متوسط مستوى الرتب للموظفين من الفئة الفنية من ٤,٢٥ في الميزانية المعتمدة إلى ٤,١٩. والإذن الوحيد المطلوب الموافقة عليه في هذه الدورة هو تحويل مبلغ ١,٤١٥ مليون دولار من ميزانية عملية بطاقات المعايدة، لتغطية تكاليف ما تم نقله من موظفين وأنشطة من عملية بطاقات المعايدة إلى ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية.

١٣٧ - وقالت إن الميزانية المنقحة تمثل النتائج الملموسة لبرنامج الامتياز الإداري. وتمويل النظام المالي الجديد عن طريق تحقيق وفورات في المقر وفي المكاتب الإقليمية، وتعزيز النظم التي من شأنها أن تعود بالفائدة على الميدان، إنما يعكسان التزام المنظمة بالأنشطة المضطلع بها في الميدان.

١٣٨ - وأيدت معظم الوفود تحويل الأموال من عملية بطاقات المعايدة إلى ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية. وقال متكلم إنه، يقدر الوفورات الناجمة عن تخفيض عدد الشعب، ولكنه يعتقد أن من الضروري تعزيز بعض المهام، بما في ذلك الموظفون، والتدريب، ومراجعة الحسابات. فالقدرات الحالية على التدريب لا يمكنها أن تفي بالاحتياجات الجمة للمنظمة، كما أن هناك حاجة إلى تعزيز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وقالت نائب المدير التنفيذي إنه في إطار الميزانية الموحدة المعتمدة للمقر والمكاتب الإقليمية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لم تحصل زيادة في عدد الوظائف إلا في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، مما يبين العزم على تعزيز مهمة مراجعة الحسابات. وستنظر اليونيسيف في النتائج الناجمة عن هذا التغيير، وتُقرر إن كانت هناك حاجة إلى مزيد من التعزيز. وأضاف المدير التنفيذي أن تعزيز إدارة الموارد البشرية لا يعني دائما زيادة الموارد البشرية، وإنما استخدام الموارد البشرية بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة. وسيتناول فريق الإدارة الشامل المسائل المتصلة بالموارد البشرية في اجتماعه المقبل.

١٣٩ - وقالت بعض الوفود إن اتخاذ القرار بشأن نوع النظام المالي لليونيسيف ينبغي أن يكون من اختصاص المدير التنفيذي، وإنه ينبغي للمجلس التنفيذي الابتعاد عن التدخل في الإدارة على المستويات الأصغر. وقال أحد المتكلمين إنه إن لم تختر اليونيسيف نظام المعلومات الإدارية المتكامل للأمم المتحدة، فينبغي أن يكون هناك عملية تنسيق واسعة مع الوكالات الأخرى لكفالة التوافق مع النظم الأخرى. وطلب المتكلم أيضا أن تحيط الأمانة علما بقرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المتعلق بمواءمة الصناديق والبرامج.

١٤٠ - وأشار أحد الوفود إلى تعليقات أبدتها اللجنة الاستشارية بشأن اختيار التكنولوجيا التي تستخدم في النظام المالي الجديد، وخصوصا فيما يتعلق بوفورات الحجم الكبير التي يمكن أن تتحقق من تطوير وصيانة نظم للمعلومات المالية تتفق مع معايير موحدة. ذلك أن مواءمة الميزانيات ينبغي أن تعني أيضا مواءمة النظم. وإذا سُمح لليونيسيف بتطوير نظامها الخاص المستقل، فسيعطي بذلك إشارات خاطئة للوكالات الأخرى.

١٤١ - وقال المراقب المالي إن اختيار نظام مالي جديد عملية شديدة التعقيد، وإن ذلك النوع من القرارات تتخذه أي منظمة مرة كل ١٠ أعوام إلى ١٥ عاما. وأضاف أن هذه العملية معقدة نظرا للآثار البعيدة المدى التي تترتب على القرار المتخذ، من حيث الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ النظام وصيانته، وقدرة المنظمة على التغير مع تغير الزمن. ولقد كانت عملية تحديد الحلول الممكنة وتقييمها طويلة وشاملة وشاقة واستغرقت حوالي السنة. وينبغي أن يلبي القرار جميع احتياجات اليونيسيف بأكثر الطرق فعالية من حيث

التكاليف والتوقيت. وينبغي أن تشمل تلك الاحتياجات المتطلبات الفريدة والتجارية لعملية بطاقات المعايدة وعملية الإمداد. وفي تقييم تقديرات التكاليف والجانب العملي لكل الحلول الممكنة، بما في ذلك نظام المعلومات الإدارية المتكامل للأمم المتحدة، كانت الأمانة مدركة لمشاغل الدول الأعضاء التي دفعت مبالغ كبيرة لإنشاء نظام المعلومات الإدارية المتكامل للأمم المتحدة. وتشارك اليونيسيف في وحدة كشوف المرتبات والموارد البشرية من نظام المعلومات الإدارية المتكامل، والتي خصصت لها ٣,٥ ملايين دولار في الميزانية المعتمدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لتكييف النظام بحيث يلبي احتياجات اليونيسيف. وتتعاون اليونيسيف تعاونا وثيقا مع الوكالات الأخرى فيما يتعلق بنظام إدارة البرامج، فهي تتقاسم في هذا النظام مع وكالات أخرى مهتمة.

١٤٢ - وردا على طلب لتوضيح ما إذا كانت قد حصلت زيادة أو نقصان في عدد الوظائف في المقر، أشارت نائبة المدير التنفيذي إلى المرفق الثالث من الميزانية المنقحة، الذي يبين نقصانا بلغ تسع وظائف. (للاطلاع على المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩٩٧/٤).

كاف - المسائل المالية

١٤٣ - نظر المجلس التنفيذي في الوثائق التالية:

(أ) التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5/Add.2)؛

(ب) التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/1996/AB/L.14)؛

(ج) التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/51/533/Add.2).

١٤٤ - عرضت التقارير السيدة كارين شام بو، نائب المدير التنفيذي. وأعربت عن تقديرها لمجلس مراجعي الحسابات، وخصوصا للسيد أوساي توتو بريمبي، المراقب العام للحسابات في غانا ورئيس مجلس مراجعي الحسابات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وللسيد سيث أدزا، مدير المراجعة الخارجية للحسابات والفريق العامل معه. وقالت إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات جاء نتيجة لاستعراض شامل للنظامين الإداري والمالي لليونيسيف. وأعربت أيضا عن تقديرها للسيد مسيلي، رئيس اللجنة الاستشارية، ولأعضاء اللجنة الاستشارية. وقالت إن اليونيسيف ما برحت تولي الاهتمام الأكبر لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وستستمر في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذها.

١٤٥ - وتطرقت نائبة المدير التنفيذي لبعض من توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ولكنها لم تتطرق لمراجعة حسابات كينيا نظرا لمناقشتها تحت بند آخر من بنود جدول الأعمال. وأضافت أن المجلس أعطى رأيا قاطعا بصحة حسابات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، كما كان الشأن في العديد من فترات السنتين السابقة.

١٤٦ - أما أوجه القلق التي أثارها مراجعو الحسابات الخارجيون فيما يتعلق بالمساعدة النقدية المقدمة للحكومات فهي مصدر قلق لليونيسيف أيضا، بما في ذلك سياسات قيد الحسابات وتصفيتها في الوقت المناسب. ويُجرى حاليا استعراض للمساعدة النقدية المقدمة للحكومات على ضوء النظام المالي والقواعد المالية لليونيسيف وإجراءات المنظمة الخاصة بإدارة البرامج. وفي الاستعراض، جرى التركيز على دور "التعاون" الذي تضطلع به اليونيسيف بالنسبة لبرامج الحكومات بدل التركيز على دور "التنفيذ". ومن الواضح، من منظور تنفيذي، أنه ينبغي لليونيسيف تحويل موارد للحكومات. وعمليات تحويل الموارد هذه، سواء كانت لوازم أو معدات أو نقد أو مساعدة تقنية، ينبغي أن تخضع لمجموعة واحدة من القواعد، التي ستحدد في المناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع. وستواصل اليونيسيف الحوار مع مجلس مراجعي الحسابات خلال المراجعات نصف السنوية التي يجريها للحسابات. أما فيما يتعلق بالمشاغل حول المستوى العالي من المساعدة النقدية المقدمة للحكومات، أوضحت أنه في حين كان المبلغ الإجمالي ١٢٠,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، فقد انخفض إلى ٨٩,٧ مليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وانخفضت المساعدة النقدية التي لم تصرف لأكثر من تسعة أشهر من ٣٤,٣ مليون دولار إلى ٣٠,١ مليون دولار خلال الفترة نفسها. أما المبالغ المتعلقة بعام ١٩٩٦ فليست متاحة بعد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أصدر المدير التنفيذي توجيها حازما لجميع المديرين والممثلين الإقليميين بأن سلطتهم في تقديم المساعدات النقدية إلى الحكومات سوف تعلق إن لم يتم تصفية هذه المساعدة في الوقت المحدد.

١٤٧ - وفيما يتعلق بتوصية مجلس مراجعي الحسابات بأن تنشئ اليونيسيف احتياطيا للتبرعات قيد التحصيل المشكوك فيها لضمان إجراء كشف دقيق عن أصولها الممكنة التحقيق، قالت إنه يجري استعراض شامل للمبالغ غير المسددة، ويصاحب ذلك عملية متابعة مع المانحين المعنيين. ونتيجة لهذه المناقشات، سدد مانح ١,٤٨١ مليون دولار عن حسابات كانت قد شطبت في فترات سابقة. وتم التأكد أيضا من كون الأموال التكميلية قيد التحصيل البالغ مجموعها ٦,٩ ملايين دولار غير قابلة للتحصيل من المانحين، وشطبت في عام ١٩٩٦. وما زالت المناقشات مستمرة فيما يتعلق بالمبالغ غير المسددة منذ وقت طويل، والبالغ مجموعها ٣ ملايين دولار. وستقوم الأمانة، قبل نهاية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بتقييم حالة التبرعات قيد التحصيل لضمان الكشف الدقيق عن أصولها الممكنة التحقيق. وسينشأ احتياطي مناسب إن كان ذلك ضروريا.

١٤٨ - وتكلمت نائبة المدير التنفيذي أيضا فيما يتعلق بتوصية مجلس مراجعي الحسابات الخاصة بتعزيز المراقبة الداخلية. فقالت إن المدير التنفيذي تطرقت للموضوع خلال عرضها لبرنامج الامتياز الإداري. كما أن مدير مكتب المراقبة الداخلية للحسابات أعلن أيضا أنه يجري توضيح للمسؤولية المديرين الإقليميين

عن متابعة التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يؤدي تنفيذ نظم مراقبة البرامج إلى إرساء ضوابط أفضل على مستوى المكاتب الميدانية.

١٤٩ - وأدلت بعض الوفود بتعليقات إيجابية فيما يتعلق بالتزام اليونيسيف بتحسين الضوابط الداخلية والمساءلة الإدارية، وكذلك فيما يتعلق باستجابات المنظمة لملاحظات مجلس مراجعي الحسابات. وأشير أيضا إلى أنه في حين حصلت بعض وكالات الأمم المتحدة على تعليقات متحفظة على حساباتها، فقد حصلت اليونيسيف على شهادة بسلامة حساباتها عن الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

١٥٠ - وأشارت بعض الوفود إلى توصية مجلس مراجعي الحسابات بأنه ينبغي لليونيسيف أن تزيد من تحسين مدى دقة توقعاتها المتعلقة بالإيرادات بالنسبة للبرامج التكميلية غير الممولة بأموال تكميلية من خلال استراتيجيات للميزنة وجمع الأموال تتسم بدرجة أكبر من الواقعية. وقالت نائبة المدير التنفيذي إن المساهمات التكميلية تتألف من عنصرين، الأموال المخصصة للتنمية والأموال المخصصة لحالات الطوارئ. وقد يكون من الصعب التنبؤ بالعنصر الثاني، كما هو ملاحظ في الانخفاض الكبير في الأموال المخصصة لحالات الطوارئ في عام ١٩٩٦. ولم ينجم الانخفاض عن عدم قدرة اليونيسيف أو غيرها من وكالات الأمم المتحدة على جمع الأموال، بل عن عدم وجود نداءات هامة جديدة. وفيما يتعلق بالأموال التكميلية العادية، قد يكون صحيحا أنه بالنسبة لبعض البرامج القطرية التي أعدت في الماضي، كانت اليونيسيف شديدة التفاؤل في تحديد المستويات المستهدفة لجمع الأموال. بيد أن تلك المستويات تمثل الحد الأعلى للتفويض بجمع الأموال. ولم تشأ اليونيسيف أن تجعل المستويات المستهدفة منخفضة جدا حتى لا تحد، نتيجة لذلك من إمكانيات جمع الأموال. وقد حدد الإطار المالي لليونيسيف في الخطة المتوسطة الأجل، التي تعرض تقديرات الدخل على أساس فترة متجددة مدتها أربع سنوات. ولقد أثبتت التجربة أن اليونيسيف كانت دقيقة إلى درجة كبيرة في تقديراتها للدخل بالنسبة للموارد العامة والأموال التكميلية على حد سواء، ولكنها ستواصل معالجة هذه المسألة.

١٥١ - وسألت عدة وفود عن مدى حسن التوقيت في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات واقترحت أن تحدد مهلة التنفيذ بسنة واحدة. وقالت نائبة المدير التنفيذي إنه بالرغم من حرص اليونيسيف على كفالة أن تنفذ التوصيات بسرعة، فإن هناك حالات تجعل فيها طبيعة التوصية ذاتها من الصعب للغاية الوفاء بمهلة السنة الواحدة. وأوضحت أن مجلس مراجعي الحسابات يبحث بتمعن مدى تنفيذ توصياته، خلال الزيارات التي يقوم بها. وعندما يرى أن التنفيذ غير مرض، يعاود إدراج التوصيات مرة أخرى في التقرير. وقد توجد حالات تعتبر فيها توصيات مجلس مراجعة الحسابات منتهية لأن المجال برمته قد تغير.

١٥٢ - وأثار وفد مسألة عدم رضى مكتب المراقبة الداخلية للحسابات عن تنفيذ التوصيات التي قدمها نتيجة مراجعته. وقالت نائبة المدير التنفيذي إن الملاحظة الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ تستند إلى تقرير قدمه المكتب في عام ١٩٩٤. وقد أعلم مدير المكتب مجلس

مراجعي الحسابات، في وقت مبكر من الدورة، أن المكتب قد وضع نظاما أفضل للرصد. وستواصل اليونيسيف السعي إلى إدخال مزيد من التحسينات.

١٥٣ - وطلب أحد الوفود توضيحات فيما يتعلق بالنقاط التالية: (أ) ما آلت إليه توصية اللجنة الاستشارية بشأن المراجعة الخاصة لحسابات صندوق الأصول الرأسمالية؛ (ب) امتثال اليونيسيف لقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ (ج) ترسيخ المساءلة والمراقبة فيما يتعلق بالمساعدة النقدية المقدمة للحكومات؛ (د) المدفوعات التي تقوم بها اليونيسيف في الميدان لبنود يتعين على الحكومات دفعها بموجب اتفاق التعاون الأساسي؛ (هـ) المدى الذي يمكن به تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الميزنة. وطلب المتكلم أيضا توضيحا لتعليقات مجلس مراجعي الحسابات بشأن تحويل اللجان الوطنية لجميع الأموال المستحقة لليونيسيف في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد انتهاء السنة المالية لديها وبشأن عملية الإعدام غير المأذون بها للبطاقات من قبل عملية بطاقات المعايدة في جنيف.

١٥٤ - وقالت نائبة المدير التنفيذي إن إجراء مراجعة خاصة لحسابات صندوق الأصول الرأسمالية قرره مجلس مراجعي الحسابات. أما عن الامتثال للقرار ٢١١/٤٧، فقالت إنه فيما يتعلق بتحميل الموظفين مسؤولية أفعالهم، كما هو الشأن في حالة كينيا، فقد اتخذت اليونيسيف إجراءات سريعة وحولت القضايا أيضا إلى السلطات المحلية، من أجل مقاضاتهم المحتملة جنائيا. وستواصل اليونيسيف التصرف بنفس الطريقة إذا اعترضتها حالات مماثلة. وتستعرض اليونيسيف أيضا إجراءات إدارية أخرى يمكن اتخاذها عندما لا يتصرف الموظفون حسب المعايير المطلوبة التي تليق بموظفي الخدمة المدنية الدولية. وستكفل اليونيسيف الالتزام بعملية الاستعراض التي يقتضيها نظام الأمم المتحدة.

١٥٥ - وفيما يتعلق بالمساعدة النقدية المقدمة للحكومات، ستواصل اليونيسيف تناول المشاغل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية، وستعمل بالتعاون الوثيق مع المكاتب الميدانية لكفالة التصفية في الوقت المناسب. أما فيما يتعلق بالمدفوعات التي تقوم بها اليونيسيف، فلا تزال المنظمة تواصل رصدها ومتابعتها مع المكاتب الميدانية للحالات التي قامت فيها اليونيسيف بالدفع لبنود كان يتعين على البلد المستفيد دفعها. بيد أنه قد لا تتمكن بعض البلدان، بسبب الظروف السائدة في بعض الأحيان، من تقديم المدفوعات اللازمة. أما فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الميزنة، فقالت إن التوصيات قدمت أثناء مراجعة الحسابات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين، تم تجاوزها بسبب عملية المواءمة بين طرق عرض الميزانيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، والميزانية الموحدة لليونيسيف.

١٥٦ - أما فيما يتعلق بالسؤال الأخير، فقالت إنه تم مؤخرا إنجاز دراسة خارجية عن عملية بطاقات المعايدة، وسيقدم بعض ما توصلت إليه من نتائج إلى الوفود في الاجتماع الذي يتخلل الدورات والذي سيعقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وسيتناول جزء من العرض كيف يمكن تحسين الأداء الحالي لعملية بطاقات المعايدة، وكيف يمكن تفادي وجود منتجات غير مباعة، وكيف يمكن وضع تقديرات أكثر واقعية. أما فيما يتعلق بالسؤال المحدد حول عملية الإعدام غير المأذون بها لبطاقات المعايدة، فأعلنت أن الإجراءات المناسبة ستتبع في المستقبل.

١٥٧ - وطلب أحد الوفود إيضاحات بشأن ما يبدو من عدم توافق بين المعلومات الواردة في بعض الجداول من التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/533/Add.2). وقال المتكلم إنه بينما يبين أحد الجداول انخفاضا بسيطا في النفقات بالنسبة لآسيا وأفريقيا بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، تظهر جداول أخرى ارتفاعا كبيرا في مجموع البرامج بالنسبة لآسيا بين هاتين السنتين. كما سأل المتكلم إن كان بالإمكان إظهار النفقات على أساس كل بلد على حدة بالنسبة لأقل البلدان نموا، وكذلك النفقات ذات الصلة باحتياجات مبادرة ٢٠/٢٠، في التقرير المالي.

١٥٨ - وقالت نائبة المدير التنفيذي إن أحد الجداول يورد النفقات الفعلية لفترة السنتين، بينما تورد الجداول الأخرى موافقة المجلس التنفيذي على التوصيات بالبرامج القطرية خلال فترة السنتين. ولا تتم الموافقة على جميع التوصيات بالبرامج القطرية في نفس الوقت. وفي فترة السنتين قيد الاستعراض تمت الموافقة على عدد كبير من التوصيات بالبرامج القطرية المتعلقة بآسيا. أما النفقات على أساس كل بلد على حدة بالنسبة لأقل البلدان نموا فهي واردة في تقرير المدير التنفيذي. وأضافت أنه لن يكون بإمكانها أن تعطي وعدا بإدراج هذه المعلومات في التقارير المالية نظرا لأن هذه التقارير تتخذ شكلا موحدا. وستنظر اليونيسيف في إمكانية إدراج المعلومات المتعلقة بمبادرة ٢٠/٢٠ في تقرير آخر، ولكن ليس في التقرير المالي.

١٥٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه بسبب التخفيض في التنفيذ البرنامجي للبرامج القطرية الممولة من الموارد العامة ومن الموارد التكميلية من ٧٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٥. ومستوى تنفيذ البرامج الممولة من الموارد التكميلية، البالغ ٦٧ في المائة، أقل من مستوى البرامج الممولة من الموارد العامة، البالغ ٨٩ في المائة. وردت نائبة المدير التنفيذي بأنه في حين سجلت زيادات في معدلات تنفيذ البرامج الممولة من الموارد العامة خلال العدة سنوات الأخيرة، فإن الانخفاض في تنفيذ هذه البرامج في الفترة قيد الاستعراض ناجم عن إجراء متعمد من جانب الإدارة. أما انخفاض نسبة تنفيذ المشاريع الممولة من الموارد التكميلية فتعتبره اليونيسيف أمرا خطيرا. وقد أثارت الأمانة هذا الموضوع مع ممثلي المكاتب المعنية.

١٦٠ - وسأل وفد آخر عن توصية مجلس مراجعي الحسابات بشأن إقامة رابطة واضحة بين التكاليف الإدارية وتكاليف البرامج القطرية من أجل تحقيق توازن صحيح في تخصيص الموارد. فقد أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه ينبغي لليونيسيف أن تقدر التكاليف العامة لكل بلد، وأن تجري مقارنة بين التكاليف الخاصة بكل بلد، بهدف تخفيض تكاليف دعم البرامج. وشرحت نائبة المدير التنفيذي أن الوثيقة أعدت قبل الانتهاء من إعداد الوثائق بشأن المواءمة بين طرق عرض ميزانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، والميزانية الموحدة لليونيسيف. ومن المتوقع أنه عندما تقدم التوصيات بالبرامج القطرية الجديدة وميزانية الدعم الجديدة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على التوالي، فستجيب الجداول الواردة في هذه الوثائق على السؤال المطروح وعلى شواغل مجلس مراجعي الحسابات.

١٦١ - وطلب أحد الوفود معلومات عن توصية مجلس مراجعي الحسابات بوجوب استعراض إجراءات توزيع الموارد العامة على البرامج القطرية. فقالت نائبة المدير التنفيذي إنه بعد المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي بشأن توزيع الموارد العامة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، طلب المجلس التنفيذي من المدير التنفيذي تقديم مقترح منقح في فترة لا تتجاوز الدورة العادية لعام ١٩٩٧. وتنفيذا لمقرر المجلس، لم تغير الأمانة إجراءات توزيع الموارد العامة.

١٦٢ - وشدد المدير التنفيذي على أن تنفيذ البرامج هو من الأمور الأساسية التي تشغل اليونيسيف، بالرغم من عدم إمكان دفع عملية التنفيذ نحو الأمام في بعض الأحيان. وفي هذه الحالات، ينبغي تحديد الأسباب ومعالجتها. ومن المهم ألا تعطي الأمانة تعليمات متضاربة للمكاتب الميدانية، وأن تمعن اليونيسيف النظر في نوعية التنفيذ. ولئن كان التنفيذ شاغلا دائما بالنسبة لليونيسيف، فإن الأمانة تأخذ موضع الجد التحدي الذي يمثله تقديم المساعدة النقدية للحكومات. فاليونيسيف ملتزمة بكفالة أن تستخدم الموارد بأقصى قدر ممكن من الفعالية. وتوجد الآن سياسة عامة فيما يتعلق بترحيل بعض المبالغ الموزعة كموارد عامة إلى السنة التالية من أجل تشجيع الممثلين وأفرقتهم على ضمان تنفيذ البرامج بطريقة سلسة وملائمة وجيدة. (للاطلاع على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقررين ٦/١٩٩٧ و ١٠/١٩٩٧).

لام - مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية

١٦٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير أعدته الأمانة (E/ICEF/1997/6) وعرضه المدير التنفيذي. وقال الرئيس إنه في دورة المجلس التنفيذي العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، أبلغ نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس بمقرر اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بإمكانية انضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية. وقبل انعقاد الدورة الحالية، وزعت الأمانة على الوفود رسالة من رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأبلغت هذه الرسالة اليونيسيف بالمقرر ١/٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يقترح ما يلي:

(أ) تسمية اللجنة الحالية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية لجنة التنسيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالصحة؛

(ب) تعديل اختصاصات لجنة التنسيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالصحة وفقا لذلك، وبالتشاور مع أمانات المنظمات الثلاث؛

(ج) تنظيم جدول أعمال اجتماعات لجنة التنسيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالصحة، على نحو يتيح تجميع المسائل التي لها علاقة مباشرة بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٦٤ - وقد نصت الرسالة على أن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان يوصي كذلك بأن يصبح عضوا في لجنة التنسيق بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة. وقد طلب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يوجه الرئيس اهتمام المجلس إلى هذا الموضوع.

١٦٥ - ورحب معظم الوفود بانضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية. واقترح أحد المتكلمين، وأيده آخرون، بأن تنتهز أمانتا منظمة الصحة العالمية واليونيسيف هذه الفرصة لدراسة الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة من تجربة اللجنة المشتركة خلال العقود الماضية وتحديد ما يمكن تحقيقه خلال العقد القادم. ونظرا لمساهمة البنك الدولي في مجال الصحة، فقد يكون من الملائم النظر في دعوة البنك إلى المشاركة أيضا في اللجنة المشتركة. وسأل المتكلم نفسه عما إذا كان تغيير اسم اللجنة قد يحوّل الاهتمام عن العمل المشترك في مجال السياسة الصحية.

١٦٦ - وقال وفد آخر إنه ينبغي أن يقوم برنامج أنشطة الهيئة الجديدة على أساس أهدافها، وحث المجلس التنفيذي على اعتماد مقرر أشمل من المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. وقالت عدة وفود إن انضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان سينشط عمل اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية عن طريق إدراج مسألتي الصحة الإنجابية وقضايا الجنسين في جدول أعمالها. واقترحت أيضا أن يجرى استعراض شامل لولاية اللجنة وأساليب عملها. واقترح وفد آخر أن يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان شريكا كاملا في هذا الاستعراض.

١٦٧ - وقالت إحدى المتكلمات، في معرض تأييدها لانضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اللجنة المشتركة، إنه مع إضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السياسية في بلدها، بدأت مجموعات من السكان الدعوة إلى تحرير قوانين الإجهاض. وبانضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اللجنة المشتركة، ونظرا لاهتماماته فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، فقد يستطيع المساعدة في التقليل من عدد عمليات الإجهاض التي يلجأ إليها الناس في بلدها.

١٦٨ - وقال مدير شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية إن الأمانة قد أحاطت علما بتأييد انضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية، وبضرورة اتخاذ قرار شامل.

١٦٩ - وردا على الاستفسار بشأن تغيير الاسم، أوضح ممثل اليونيسيف أن "التنسيق" لا يمنع المناقشات المتعلقة بمسائل السياسة العامة، وأنه يتيح إدراج المسائل التنفيذية في جدول الأعمال. أما فيما يخص الشواغل المتعلقة بتجميع البنود في جدول أعمال الهيئة الجديدة، فإن ذلك سيتيح أفضل استخدام لوقت أعضاء المجلس والأمانات. (للاطلاع على المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩٩٧/٨).

ميم - تقرير شفوي عن نتائج المشاورات التي جرت بشأن العلاقة بين المجلس التنفيذي والأمانة

١٧٠ - أفاد السيد ستيفين لويس، نائب المديرة التنفيذية، بأن عددا من أعضاء المجلس أعربوا، خلال اجتماع عُقد أثناء الدورة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عن قلقهم بشأن ما إذا كان يكرس اهتمام كافٍ للعلاقة بين المجلس والأمانة. وقد تقرر أن المسألة تتطلب دراسة، ولتسهيل ذلك، عينت المديرة التنفيذية فريقا مكونا من أربعة من موظفي الأمانة لمناقشة المسألة مع المجلس التنفيذي. وقد اجتمع هذا الفريق ثلاث مرات مع هيئة المكتب بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٦ لمناقشة كيفية المضي في الأمر: ما إذا كان سيتم ذلك على أساس فردي، أو على أساس إقليمي، أو مع المجلس التنفيذي ككل، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية. وفي اجتماع عقد خلال الدورة في آذار/مارس ١٩٩٥، نوقشت المسألة مرة أخرى وطُلب إلى الأمانة أن تعد استبيانا لجميع أعضاء المجلس والمراقبين النشطين. واستنادا إلى الردود التي وردت بين آذار/مارس وحزيران/يونيه، تم توزيع مجموعة من الردود على أعضاء المجلس والمراقبين وعُقد اجتماع غير رسمي مفتوح باب العضوية في حزيران/يونيه لمناقشة الردود.

١٧١ - وفي الوقت ذاته، تم أيضا تعميم ورقة أعدها فريق محدود يُعرف باسم "فريق المتطوعين" مؤلف من أعضاء في المجلس من غانا والبرازيل ورومانيا وسويسرا والدانمرك. وتطرقت هذه الورقة لمسألة العلاقة بين المجلس التنفيذي وأمانة اليونيسيف، وأين يكون الخط الفاصل بين دور المجلس التنفيذي ومسؤولياته وواجبات الادارة وأعمالها. وقد قُسمت الورقة تحت العناوين التالية: السياسات والاستراتيجيات، العمليات، التنظيم، الهيكل، الموظفون، الميزانية والتمويل. وعُقدت أربعة اجتماعات أخرى مفتوحة باب العضوية بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر، وفي أثناء التطرق لكل مسألة في القراءتين الأولى والثانية، بُذلت محاولة لتوضيح مسؤوليات كل من المجلس التنفيذي والإدارة فيما يتعلق بكل بند. وقد تم الإعراب عن وجهات نظر مختلفة وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض البنود. وعلى الرغم من أن النتيجة النهائية كانت إيجابية إلا أنها لم تكن حاسمة. وخلص نائب المديرة التنفيذية إلى طلب التوجيه من المجلس التنفيذي بشأن كيفية المضي في الأمر، أي ما إذا كان ينبغي وقف العملية على أساس أن الأمور جارية على ما يرام، أو اعتماد نهج يُتبع على أساس مرحلي لمعالجة مسائل محددة، أو مواصلة العملية السابقة المتبعة حتى الآن.

١٧٢ - وتكلم أحد أعضاء الوفود، باعتباره عضوا في فريق المتطوعين، مشيرا إلى أن الأعمال لا تزال جارية، بالإضافة إلى الاجتماعات التي ذكرها نائب المديرة التنفيذية. وذكر أن فريق المتطوعين عقد عدة اجتماعات أخرى، أسفرت عن وثيقة منقحة سيستعرضها الفريق في غضون أسبوع ثم تعرض على الوفود لمناقشتها في سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية. وأكد على أهمية الفائدة التي تعود عن هذه العملية، قائلا إن النتيجة النهائية ستفيد كلا من المجلس التنفيذي واليونيسيف كمؤسسة. وذكر المتكلم أن الأعمال التي ستنجـَز في الأشهر المقبلة جديرة بأن تؤدي إلى اعتماد مشروع مقرر يـُعرض على الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

١٧٣ - وتساءل أحد الوفود، عما إذا كان هناك شيء جديد في العلاقة بين المجلس التنفيذي والأمانة بما يبرر هذه الدراسة، وقال إنه قد مر على اليونيسيف ٥٠ عاما منذ إنشائها. وفي حين يبدو أن علاقة العمل هي على ما يرام، كما يتبين أن أربعة اجتماعات تعقد كل سنة مقابل اجتماع واحد سنويا بالنسبة للهيئات الأخرى، فقد رحب بهذه العملية على اعتبار أنها يمكن أن تستجيب للأوضاع الجديدة.

١٧٤ - وذكر وفد آخر إن هذه الممارسة مفيدة جدا. وأشار إلى أنه كان ثمة تخوف واسع النطاق في عام ١٩٩٥ بشأن عمل الأمانة بالنسبة لعلاقتها مع المجلس التنفيذي. ورأى بعض الوفود أن المجلس لا يستشار بما فيه الكفاية أو أن بعض الأعضاء يستغلون صلتهم الوثيقة بالأمانة لإنجاز بعض الأمور. وأشار المتكلم إلى ضرورة تعزيز التفاهم بين الأمانة والمجلس التنفيذي، بما يعزز الكفاءة والتعاون، على أساس أن الأمانة والمجلس التنفيذي يعملان معا في إطار شراكة ترمي الى تحقيق أهداف مشتركة، وفي حين أحرز تقدم في بعض المجالات، فإن العمل لم ينجز بعد.

١٧٥ - وذكرت عضو في أحد الوفود أن موضوع العلاقة بين المجلس التنفيذي والأمانة مسألة على جانب كبير من الأهمية وأن العملية ينبغي أن تستمر وتتسع لتتجاوز فريق المتطوعين كي تشمل إجراء مشاورات واسعة النطاق مع الوفود المهتمة والأمانة. وأعربت المتكلمة عن أمل وفدها في أن يتمكن المجلس التنفيذي، مع مضي الوقت، من تحقيق توافق في الآراء بشأن سلامة مبادئ الإدارة مما سيتيح للمجلس التفاعل مع عملية الامتياز في الإدارة التي كان قد أنشأها على مدى السنتين الماضيتين. ومن شأن هذا أن يتيح للمجلس تحقيق النتائج المثلى للامتياز في الإدارة من خلال تحسين أساليب التوجيه الاداري. وأشارت الى أن الأعضاء لم يناقشوا فيما بينهم كيفية العلاقة بين كل منهم وبين مسائل من قبيل دور المجلس التنفيذي ومسؤوليته ومساءلته، وما إذا كان المجلس بحد ذاته يريد التركيز على التوجيه في مجال السياسات والاستراتيجيات، وما إذا كان يريد تجنب اسلوب الإدارة الجزئية، وما هي الطريقة التي يريد بها وضع جداول أعماله، إلى جانب مسائل أخرى. ووفقا لذلك، أشارت إلى أن وفدها يتطلع إلى استعراض عمل الفريق المحدود وإلى إجراء مناقشة أوسع نطاقا بين الأعضاء والأمانة.

١٧٦ - وقال أحد الوفود إن على المجلس، لدى النظر في العلاقة بينه وبين الأمانة، أن ينظر في طبيعة أسلوب التوجيه الإداري الذي يريد أن يكفله للمنظمة. وفي هذه العملية، بإمكان المجلس أيضا أن يعزز فهمه لطبيعة التوجيه الذي ينبغي أن يقدمه للأمانة. ثم ميز بين التوجيه الإداري والإدارة، قائلا إن على المجلس التنفيذي أن يتولى شؤون التوجيه الإداري بينما يترك للأمانة شؤون الإدارة العليا في المنظمة. فالعملية أقرب الى النظر في مبادئ سياسة الإدارة والمبادئ التي تنظم العلاقة منها الى النظر في الخطوط الفاصلة. وأعرب المتكلم عن تأييده القوي لفكرة الحد من الإدارة الجزئية والتركيز على مسائل التوجيه الإداري العام، مما يتيح للمجلس أن يحد من عدد دوراته خلال السنة. وفي المستقبل، سيكون من الملائم تماما أن يستغني المجلس عن عقد دورة في آذار/مارس.

١٧٧ - وأعربت عضو في أحد الوفود عن تقديرها للأفرقة غير الرسمية التي تدارست جوانب من المسائل المتعلقة بالمجلس التنفيذي/الإدارة بعد أن اربكت الأعضاء لمدة عامين، وقالت إنه سيكون من الملائم أن ينجز فريق المتطوعين أعماله وأن يقدمها الى الفريق الأوسع لينظر فيها في مرحلة لاحقة. بيد أنها حثت الوفود على أن تمعن النظر في تلك المرحلة، فيما تريد أن تعمله بعد ذلك. وأشارت الى ضرورة أن تكون هناك صلاحيات جلية الوضوح بالنسبة لما يطلب الى الفريق الأوسع أن ينظر فيه وأعربت عن اختلافها مع المتكلمين السابقين الذين يلحون على وضع جدول شديد الطموح بالنسبة للفريق الأوسع. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك أعمال يتعين على الوفود القيام بها للبت في الدور الذي ينبغي أن تضطلع به هذه الوفود وإلى أين تريد أن توجه الأمانة، فلن يكون من المفيد مناقشة المشكلة بصورة مستمرة. وبالإمكان أن تعالج المشاكل في حال نشوئها، وليس من الضروري إنشاء فريق دائم. وعندما يقدم الفريق المخصص مقترحاته، بإمكان المجلس أن ينظر في الدور الذي سيضطلع به ومسألة التوجيه الإداري وأن يبذل محاولة أفضل للتوصل الى تعريف لذلك الدور بمساعدة الأمانة.

١٧٨ - وأيد المتكلم الأخير فكرة أن يعلن المجلس التنفيذي مبادئ التوجيه الإداري من منظور السماح لإدارة اليونيسيف بالاضطلاع بمهام الإدارة، وللمجلس بإصدار التوجيه الاستراتيجي. وأعرب عن أمله في أن يتولى المجلس صقل المبادئ وإعلانها بشكل أوضح. وأشار الى أن ثمة حاجة الى إطار متفق عليه على نطاق واسع يتيح للمجلس معالجة التقلبات التي لا مفر منها والتي قد تنشأ من حين لآخر. ومن شأن صقل مبادئ التوجيه الإداري أن يساعد المجلس على تصريف الأمور بعيدا عن الإخذ بالإدارة الجزئية. وأشار الى أن هناك أيضا أوجه نظـــر متباينة بشأن عدد الدورات التي ينبغي أن يعقدها المجلس كل سنة وأن على المجلس، في مرحلة ما، أن يتصدى لهذه المسألة.

١٧٩ - وذكر نائب المديرة التنفيذية أن المناقشة أظهرت أن هناك رغبة واسعة النطاق في مواصلة الممارسة معربا عن رغبة الأمانة العامة في المشاركة فيها.

نون - مسائل أخرى

الزيارات الميدانية التي سيقوم بها أعضاء المجلس في عام ١٩٩٧

١٨٠ - أعلنت الرئيسة عن تنظيم زيارتين سيقوم بهما فريقان مستقلان إلى بنغلاديش، وإلى ملاوي وزامبيا. ووفقا للصلاحيات المتعلقة بالزيارات الميدانية، أشارت إلى أن شخصا واحدا من كل مجموعة إقليمية سيشارك في الزيارة، مع عضوين من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى. وسيتولى أعضاء المكتب متابعة الأمر مع المجموعة الإقليمية لكل منهم في الأيام المقبلة إذ ينبغي أن تتسلم الأمانة أسماء المشاركين بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير.

عضوية اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسات الصحية ولجنة التعليم والمشتركة بين اليونسكو واليونيسيف

١٨١ - أبلغت الرئيسة الوفود بأن نواب الرئيسة سيقومون بمتابعة مسألة العضوية في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسات الصحية (التي سيعاد تشكيلها باعتبارها لجنة تنسيق معنية بالصحة ومشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان) ولجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف. وأشارت إلى أن نواب الرئيسة زودوا بمعلومات مفصلة عن صلاحيات اللجنتين وعضويتهما، وأن المطلوب من الوفود هو تزويد نائبي الرئيس بأسماء مرشحيهم بالنسبة للأعضاء والمناوبين وذلك بحلول ١٠ آذار/مارس. وستجرى الانتخابات خلال الدورة العادية الثانية التي ستعقد في آذار/مارس.

الانتخابات لعضوية لجنة حقوق الطفل

١٨٢ - عمل السيد ستيفن لويس، نائب المديرة التنفيذية، على تذكير الوفود بأن الانتخابات المتعلقة بشغل المقاعد الشاغرة في لجنة حقوق الطفل المكلفة بدراسة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ستجرى في ١٨ شباط/فبراير. ولجميع البلدان المصدقة على الاتفاقية، البالغ عددها ١٨٩ بلدا، الحق في التصويت، مما يجعل هذه الانتخابات أكبر عملية من نوعها داخل منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن هناك خمسة شواغر يتعين ملؤها لفترة أربع سنوات في هذه اللجنة التي يبلغ عدد أعضائها ١٠ أعضاء. وفي الوقت الحاضر، قدمت أسماء ٣١ مرشحا. واسترعى انتباه الوفود إلى هذه الانتخابات لعلهم يؤكدون أهميتها في بلدانهم .

الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء اليونيسيف

١٨٣ - أشار أحد الوفود إلى أن هناك العديد من الأنشطة التي جرت في جميع أنحاء العالم في عام ١٩٩٦ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونيسيف، واستفسر عما إذا كان بالإمكان إعداد وثيقة توجز مختلف الإجراءات التي اتخذت، على أساس أن هذه الوثيقة يمكن أن توزع على اللجان الوطنية للعلم ولأغراض الدعوة. وأجابت المديرة التنفيذية بأنه في حين شملت الذكرى السنوية عددا كبيرا من الأنشطة، فقد ركزت اليونيسيف أنشطتها بصورة محددة تماما في البلدان التي تعمل فيها وفي البلدان التي لها لجان وطنية فيها. والغرض الرئيسي هو الاستفادة من الذكرى السنوية الخمسين كوسيلة لمواصلة تعزيز أعمال المنظمة. وقد أعد موجز لبعض الأنشطة ما بين الدعوة والمسائل البرنامجية، ثم أعربت عن استعدادها لتوفير هذه المعلومات وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس، ولو شفويا، في الدورة السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه. ويمكن تقديم معلومات بشأن أنشطة محددة لمن يهمه ذلك من الوفود.

التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

١٨٤ - أبدى أحد الوفود تعليقا ايجابيا على تبادل المراسلات بين المديرة التنفيذية ورئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، قائلا إن هذا التبادل مفيد في زيادة وعي المنظمتين بمسائل التعاون. وأبدى إعجابه بالطريقة التي عالجت بها المديرة التنفيذية مسألة عمالة الأطفال والتعاون في هذا المجال كما أثنى على المديرة التنفيذية والأمانة لجعلهما مسألة عمالة الأطفال تحتل الصدارة في تقرير "حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٧". وقد أعربت المديرة التنفيذية عن شعورها بالامتنان على هذه التعليقات، مشيرة إلى أن اليونيسيف تأخذ علاقاتها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مأخذ الجد ونوهت بأن الشراكة مع هاتين المؤسستين ستزيد في المستقبل.

إيذاء الأطفال

١٨٥ - وتحدث نفس المتكلم عن موضوع إيذاء الأطفال، مقترحا أن يكون هذا هو موضوع تقرير مقبل عن "حالة الأطفال في العالم". وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للوفد لاقتراحه، وأضافت قائلة إن اليونيسيف تأخذ مسألة إيذاء الأطفال والعنف المرتكب ضد الأطفال مأخذ الجد. وفي حقيقة الأمر، فإن مسألة العنف المرتكب ضد الأطفال سبق وأن أدرجت في بعض البرامج القطرية، وأصبحت محور اهتمام البرامج الأخرى في إطار الشراكة مع الحكومات. فهذا موضوع لا يحتمل الانتظار الى أن يدرج في منشور لم تتحدد معالمه بعد.

الاجتماعات المقبلة

١٨٦ - أعلن أمين سر المجلس المواعيد المقترحة للاجتماعات الإعلامية السابقة على اجتماعات المجلس لما تبقى من عام ١٩٩٧ وهي: (أ) الدورة العادية الثانية - ٦ آذار/مارس؛ (ب) الدورة السنوية - ٢١ أيار/مايو؛ (ج) الدورة العادية الثالثة - ٣ أيلول/سبتمبر. وقدمت المديرة التنفيذية للوفود معلومات بشأن الاجتماعات غير الرسمية التالية: (أ) ٣١ كانون الثاني/يناير - فيما يتعلق بعمليات الإمداد وأنشطة عملية بطاقات

المعايدة؛ (ب) ٢٧ شباط/ فبراير - فيما يتعلق بتخصيص الموارد العامة (ستقدم الأمانة مقترحات منقحة في الدورة السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه)؛ و (ج) ٤ آذار/مارس - فيما يتعلق بنظم الإدارة المالية ووضع استراتيجية للإعلام والاتصال.

سين - ملاحظات ختامية

١٨٧ - نوهت المديرة التنفيذية بالمناقشات التي جرت والاجراءات التي اتخذت أثناء الدورة واتسمت بطابع جاد ومثمر الى حد بعيد بما من شأنه أن يتيح لليونيسيف المضي قدما في عدد من المجالات منها الصحة، والتدخل في حالات الطوارئ، ومواءمة الإجراءات والنظم، وتحقيق الامتياز في الإدارة. وأضافت قائلة إن التعليقات المفصلة والمفيدة جدا التي أبدتها الوفود بشأن المذكرات القطرية وكذلك العروض التي قدمها المديرون الإقليميون، تشير إلى اهتمام المجلس العميق بالبرامج القطرية ودعمه لها. وطمأنت الوفود بأن تأكيد المنظمة على الحقوق لا يحيد بها، بأي حال من الأحوال، عن التزامها القوي بأهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل. وفي حقيقة الأمر، فإن نهج حقوق الطفل يعطي مزيدا من القوة لأعمال المنظمة لأن هـذا النهج يؤكد على التزامات جميع الشركاء قانونيا وأخلاقيا بتحقيق أهداف مؤتمر القمة. وقالت إن مواجهـة التحـدي أمـر ممكن وضروري. (للاطلاع على النص الكامل لملاحظاتها، انظر الوثيقة E/ICEF/1997/CRP.8).

١٨٨ - وعلقت رئيسة المجلس التنفيذي على أهمية المذكرات القطرية ومسألة حقوق الطفل. ونوهت بالجهود المنتظمة التي تبذلها اليونيسيف لتوليد هيكل إداري مرن يتيح للمنظمة الاستجابة لمتغيرات الواقع. وأشارت إلى المناقشات الفنية لأنشطة اليونيسيف في حالات الطوارئ وتنفيذ السياسات الصحية، الأمر الذي يدل على وجود اهتمام بتحسين نوعية الحياة. وأشارت إلى ضخامة حجم المهمة المقبلة، ثم أعربت عن شكرها، بوجه خاص، لنواب الرئيس، الذين ساعدوها في أعمالها، ولأمانة اليونيسيف وموظفي إدارة خدمات المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة لما قدموه من مساعدة أثناء الدورة.

ثالثا - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي

١/١٩٩٧ - التقرير المرحلي عن متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقرير المرحلي عن متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

(E/ICEF/1997/19) ويقرر أن يحيله، مع التعليقات التي أبدتها الوفود في هذه الدورة، إلى الأمين العام ليدرجه في التقرير الذي سيقدمه عن هذا الموضوع إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧.

الدورة العادية الأولى
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٢ - تقرير عن مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بـ "التقرير عن مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات" (E/ICEF/1997/AB/L.2)، على أن يكون من المفهوم أن الأمانة ستصدر تقريرا نهائيا عن هذا الموضوع في الوقت المناسب.

الدورة العادية الأولى
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٣ - الميزنة الموحدة في اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المعنون "الميزنة الموحدة في اليونيسيف" (E/ICEF/1997/AB/L.4) والتعليقات التي أبدتها الوفود عليه؛

٢ - ويأخذ بعين الاعتبار أن الحاجة إلى تقديم "ميزانية الدعم لفترة السنتين" إلى دورة المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفقا للمقرر ١٩٩٥/٣١ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) تقتضي أن يكون موعد استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هو أيار/مايو ١٩٩٧، وأن هذا الموعد يسبق استكمال عملية توصية البرنامج القطري في حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

٣ - يوافق على ألا يجري إعداد "ميزانية الدعم" قبل الانتهاء من إعداد البرنامج بشكل واف من خلال وضع الخطة الرئيسية للعمليات ومشروع توصية البرنامج القطري؛

٤ - يقرر أن يجري بصفة استثنائية، من أجل الحفاظ على تكامل عمليتي توصية البرنامج القطري وعملية الميزانية الموحدة، استعراض "ميزانية الدعم لفترة السنتين" للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛

٥ - يطلب من الأمانة مواصلة التشاور مع المجلس التنفيذي حول تنسيق المواعيد، حتى يمكن عرض ميزانيات فترات السنتين في المستقبل قبل بداية فترة السنتين.

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٤ - ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

يقرر:

(أ) نقل مبلغ ٠٠٠ ٤٧٠ دولار من الميزانيات المعتمدة لعملية بطاقات المعايدة للفترة من ١ أيار/ مايو ١٩٩٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ مع إضافة مبلغ إضافي قدره ٠٠٠ ٩٤٥ دولار إلى ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويغطي المبلغ الإجمالي وقدره ٠٠٠ ٤١٥ ١ دولار تكاليف الوظائف وتكاليف التشغيل العامة للأنشطة المنقولة من عملية بطاقات المعايدة؛

(ب) وبتنفيذ ما ذكر أعلاه، اعتمدت ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ على النحو التالي:

	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
الجـزء الأول: المساعدة البرنامجية	٥ ٧٠٧
الجزء الثاني: الدعم البرنامجي	١٦٨ ٩٤٦
الجزء الثالث: التنظيم والإدارة	١٧٢ ٧٦٢
مجموع النفقات	٣٤٧ ٤١٥

(ج) الموافقة على الارتباط بمبلغ ٠٠٠ ٤١٥ ٣٤٧ دولار لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

(د) أن يؤذن للمديرة التنفيذية بأن تدير، بأكثر الطرق كفاءة، الاعتمادات المقررة لكل جزء من الأجزاء الأول والثاني والثالث. ويجوز للمديرة التنفيذية، دون إذن جديد من المجلس التنفيذي، أن تنقل، عند اللزوم، إلى أي جزء من الأجزاء الأول والثاني والثالث، مبلغا لا يتجاوز ٥ في المائة من هذه الأجزاء نفسها، أو تنقل إلى الجزء الأول أي مبالغ من الجزئين الثاني أو الثالث. ويمكن تنقيح المبلغ في الجزء الثاني، صعودا أو نزولا، تمشيا مع المبالغ المستردة من أنشطة الرزم والتجميع (E/ICEF/1996/12/Rev.1، المقرر ١١/١٩٩٦). وفي حالات استثنائية، يمكن استشارة المجلس التنفيذي باستطلاع رأيه بالمراسلات.

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٥/١٩٩٧ - تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الشكل المقترح لميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة كما ورد في الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.3 و DP/1997/2.

الدورة العادية الأولى
٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٦/١٩٩٧ - المسائل المالية

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقارير التالية:

(أ) "التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات" (الملحق رقم ٥ باء (A/51/5/Add.2))؛

(ب) "التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" (E/ICEF/1996/AB/L.14).

الدورة العادية الأولى
٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٧ - الطفل والمرأة في حالات الطوارئ: أولويات استراتيجية وشواغل تنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

إن المجلس التنفيذي،

وقد استعرض التقرير عن "الطفل والمرأة في حالات الطوارئ: أولويات استراتيجية وشواغل تنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة" (E/ICEF/1997/7)، وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المتعلق بحقوق الطفل، ولا سيما الفقرات التي تشدد على الدور المحدد لليونيسيف،

١ - يؤيد النهج المبين في التقرير، ويطلب إلى المديرة التنفيذية، أن تأخذ بعين الاعتبار، لدى تنفيذ النهج، ولدى وضع مبادئ توجيهية تنفيذية، ما أعربت عنه الوفود في الدورة الحالية من آراء ومن شواغل؛

٢ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن الخبرات المكتسبة من خلال النهج والمبادئ التوجيهية.

الدورة العادية الأولى
٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٨ - التنسيق في مجال السياسات والبرامج الصحية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالمقرر EB99.R23 المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في دورته التاسعة والتسعين، وبالمقرر ١/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الذي اعتمده المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته

العادية الأولى بشأن لجنة التنسيق بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة؛

٢ - يحيط علما بالوثيقة E/ICEF/1997/6 المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بشأن "مشاركة المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية"؛

٣ - يوصي بأن يصبح المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوا في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية التي ستسمى لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة؛

٤ - يطلب أن يستعرض أعضاء هذه الهيئة المعاد تشكيلها، كبند في جدول أعمال اجتماعها المقبل، وبالاعتماد على الخبرات والتجارب الجماعية لأمانات المنظمات الثلاث المعنية، وكذلك على مناقشات المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في الدورة الحالية، دور وولاية اللجنة وأن يقدموا مقترحات باختصاصات وأساليب عمل منقحة تدرج في التقرير عن الاجتماع وتقدم إلى المجالس التنفيذية للمنظمات الثلاث للموافقة عليها.

الدورة العادية الأولى
٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٩/١٩٩٧ - تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

وقد استعرض التقرير عن "خطة تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف" (E/ICEF/1997/3)،

١ - يؤيد بقوة اليونيسيف في التزامها بتحسين صحة الأطفال، وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتنفيذ مبادئ اتفاقية حقوق الطفل؛

٢ - يؤيد النهج العام المتبع لتنفيذ الاستراتيجية الصحية على النحو الوارد في الوثيقة، ويطلب إلى المديرة التنفيذية، لدى تطبيق النهج ووضع المبادئ التوجيهية التنفيذية، أن تأخذ في الاعتبار الآراء والاهتمامات التي أعربت عنها الوفود في هذه الدورة؛

٣ - يؤكد على أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن وضع وتنفيذ استراتيجياتها الصحية الوطنية، وعن تنسيق المساعدة الخارجية وفقا لأولوياتها الصحية الوطنية؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تشجع الحكومات، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني على تعبئة مزيد من الموارد لتنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي تقارير، شفويا في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وخطيا في عام ٢٠٠٠، عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الصحية.

الدورة العادية الأولى
٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٠/١٩٩٧ - تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتعليقات منظمة الأمم المتحدة للطفولة الواردة في الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.14 ردا على التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٤ ١٩٩٥ (الملحق رقم ٥ باء (A/51/5/Add.2))؛

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٨ تقريرا شفويا مستكملا عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يشير إلى التواريخ التي ستكون فيها إجراءات المتابعة قد أكملت في المجالات التي يتعين طرقها؛

٣ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم تقريرا شفويا مستكملا عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في كل دورة عادية أولى للمجلس التنفيذي في السنة التي لا يقدم فيها تقرير خطي.

الدورة العادية الأولى
٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

- - - - -